

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

تابعونا



@aleqtisadyahkw

www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 27

رقم العدد 747

جريدة إلكترونية كويتية يومية

الحد 17 من ربيع الثول 1448 • 30 أغسطس 2026 م • السنة الثالثة

البورصة: صانع السوق أهم من الأرباح والأرقام والمؤشرات المالية

نماذج سعرية لـ 11 سهماً تكشف تقييم السوق

الفجوات السعرية شاسعة وتكسر قواعد ومثاليات الملاذات الآمنة

لا الحصر معدلات ونسب ملكية السهم، وعدد الأسهم المصدرة، وبصمات مجلس الإدارة والثقة في منهجهم الإداري، ومستقبل السهم وفق رؤية وخطة، وكذلك سلامة الممارسات المالية.

ليس صانع السوق التقليدي، بل "المضارب" المحترف أو المجموعة المضاربة المتعددة على السهم، أو المضارب الذي يتبنى السهم بشكل خاص. هناك أيضاً عوامل أخرى تلعب دوراً مؤثراً ومساعد، منها على سبيل المثال

تعرض "الاقتصادية" قائمة 11 سهماً في بورصة الكويت في قطاعات مختلفة، حققت نتائج متباينة بين خسائر وأرباح قياسية واستثنائية، لكن السعر السوقي له رأي آخر بناءً على المبادرات ودور صانع السوق. المقصود هنا

وفيما يلي النماذج التي تعكس جزء من التباين والفجوات السعرية:

«بيتك» سعر السهم 774 فلس  أرباح النصف الأول 363.054 مليون دينار حقوق المساهمين 5.800 مليار دينار الإيرادات التشغيلية 990.514 مليون دينار	«ترولي» سعر السهم 995 فلس  أرباح النصف الأول 5.193 مليون دينار حقوق المساهمين 37.962 مليون دينار الإيرادات التشغيلية 54.924 مليون دينار	«بنك برقان» سعر السهم 189 فلس  أرباح النصف الأول 11.119 مليون دينار حقوق المساهمين 858.150 مليون دينار الإيرادات التشغيلية 137.511 مليون دينار	«المشاريع» سعر السهم 87.2 فلس  أرباح النصف الأول 5.339 مليون دينار حقوق المساهمين 656.482 مليون دينار الإيرادات التشغيلية 795.923 مليون دينار	«الأنظمة» سعر السهم 1.681 دينار  أرباح النصف الأول -257 ألف (خسارة) حقوق المساهمين 10.970 مليون دينار الإيرادات التشغيلية 2.203 مليون دينار	«ديجتس» سعر السهم 1.841 دينار  أرباح النصف الأول -1.2 مليون دينار (خسارة) حقوق المساهمين 8.813 مليون دينار الإيرادات التشغيلية 13.530 مليون دينار
«إيفا فنادق» سعر السهم 678 فلس  أرباح النصف الأول 2.544 مليون دينار حقوق المساهمين 54.434 مليون دينار الإيرادات التشغيلية 8.767 مليون دينار	«نابيسكو» سعر السهم 1.5 دينار  أرباح النصف الأول 8.250 مليون دينار حقوق المساهمين 57.205 مليون دينار الإيرادات التشغيلية 28.609 مليون دينار	«هيومن سوفت» سعر السهم 2.365 دينار  أرباح النصف الأول 17.381 مليون دينار حقوق المساهمين 91.214 مليون دينار الإيرادات التشغيلية 37.732 مليون دينار	«الوطني» سعر السهم 873 فلس  أرباح النصف الأول 324.783 مليون دينار حقوق المساهمين 4.533 مليار دينار كويتي الإيرادات التشغيلية 661.969 مليون دينار	«البورصة» سعر السهم 2.929 دينار  أرباح النصف الأول 13.737 مليون دينار حقوق المساهمين 67.509 مليون دينار الإيرادات التشغيلية 23.388 مليون دينار	

هل استثمار الإسلامي في التقليدي تعطيل لأموال ضخمة في أصل لا يستطيع الانتفاع الكامل منه؟

محاذير ومخاطر
تملك البنوك
الإسلامية لبنوك
تقليدية...
والمعالجة فتاوى
واجتهادات

تخفيض العائد
الفعلي على
الاستثمار،
وتخلق تكلفة
للامتثال
الشرعي

الأرباح الحالية التي
تظهر في القوائم
المالية هي
محاسبية فقط
وليست أرباحاً
نقدية أو شرعية

هل عدم قدرة البنك الإسلامي على احتساب الأرباح الناتجة عن البنك التقليدي كأرباح له يجعل الاستثمار عبئاً على البنك الإسلامي؟

بالطبع قد يمثل الاستثمار من بنك إسلامي في بنك تقليدي عبئاً اقتصادياً وشرعياً، لكن ليس بالضرورة لأن الأرباح لا تُحتسب مطلقاً، فالمسألة تعتمد على طبيعة الاستثمار ونسبة الملكية وطريقة معالجة العوائد.

مع اعتبار إصرار الكيانات الإسلامية على تملك كيانات تقليدية، واعتبارها عبئاً استثمارياً فعلياً، فإن الأدق اقتصادياً القول إنها تخفض العائد الفعلي على الاستثمار، وتخلق تكلفة للامتثال الشرعي، وليس أن الأرباح «لا تُحتسب» محاسبياً بالضرورة.

إذا كان البنك الإسلامي يملك حصة في بنك تقليدي، فهناك عدة حالات:

1 إذا كانت أرباح البنك التقليدي ناتجة جزئياً أو كلياً عن الفوائد الربوية، فلا يجوز للبنك الإسلامي اعتبار هذه الفوائد أرباحاً مشروعة له.

2 من الناحية المحاسبية، قد تظهر للمستثمر حصة من أرباح الشركة المستثمر فيها وفق المعالجة المحاسبية المطبقة، لكن هذا لا يعني أن كامل الربح ربح قابل للتوزيع شرعاً لدى البنك الإسلامي

3 قد ينتج عن ذلك فرق بين الربح المحاسبي والربح المقبول شرعاً، مع الحاجة إلى معالجة الجزء غير المتوافق مع الشريعة، كالتخلص منه في وجوه البر وفق الضوابط الشرعية.

4 وإذا كان الاستثمار استراتيجياً وطويل الأجل، فقد يصبح البنك الإسلامي أمام تكلفة نتيجة تجميد أموال مستثمرة في أصل لا يستطيع الانتفاع بعوائده بالطريقة نفسها التي ينتفع بها من استثمار إسلامي.

الملكية المحاسبية والاستفادة الفعلية

في هذا السياق يمكن توضيح قاعدة أساسية تؤكد أن الملكية المحاسبية أمر والاستفادة الفعلية والشرعية أمر آخر، فالبنك الإسلامي تُسجل لديه أرباح محاسبية فقط بناءً على نتائج البنك التقليدي، ولا تدخل كاش فعلي في حساباته إلا عندما يوزع البنك التقليدي أرباح نقدية سنوية أو فصلية، وهنا من الناحية الشرعية

البنك الإسلامي لا يحق له شرعاً أن يستفيد من أي أرباح مصدرها معاملات ربوية.

فحتى لو أعلن البنك التقليدي أرباحاً أو وزّع نقدًا أو منحاً فإن الأرباح الربوية تُستبعد بالكامل ولا تدخل دخل البنك الإسلامي، فيما المنح تبقى عبارة عن أسهم مجانية تسجل كزيادة في الملكية المحاسبية فقط، لكنها لا تصنف كربح نقدي فعلي للبنك الإسلامي.

إذا الأرباح الحالية التي تظهر في القوائم المالية هي محاسبية فقط وليست أرباحاً نقدية أو شرعية، حيث أن الاستفادة الفعلية مؤجلة إلى ما بعد التحول الشرعي الكامل أو الاندماج، وهو ما يفتح الباب أمام تساؤل آخر، وهو مدى سلامة تضخم الأرباح في البنك الإسلامي الذي يعكس نمواً محاسبياً وليس حقيقياً حيث يعتبر نمواً وهمياً؟

محاذير ومخاطر

المحاذير والمخاطر الشرعية والمصرفية والقانونية الناتجة عن استحواذ بنك إسلامي على بنك تقليدي تتضمن ما يلي:

1- اختلاط الأموال والحقوق غير المتوافقة مع الشريعة

- قد يحتوي البنك التقليدي على قروض ربوية، سندات، ودائع بفائدة، مشتقات أو استثمارات في أنشطة غير مشروعة.
- الاستحواذ يثير سؤالاً مهماً: ما الذي انتقل إلى البنك الإسلامي من هذه الأصول والالتزامات، وكيف تتم معالجته والتخلص منه؟
- معيار AAOIFI رقم (6) يعالج تحديدًا كيفية التعامل مع الأصول والالتزامات السابقة للتحول والأصول غير المباحة.

2- مخاطر التعامل مع الإيرادات والفوائد المتراكمة

- يجب التمييز بين أصل المال وبين العوائد غير المشروعة الناتجة عن المعاملات الربوية السابقة.
- لذلك لا يكفي تغيير اسم المنتجات أو الإدارة؛ بل يلزم وضع آلية شرعية واضحة لمعالجة الإيرادات غير المتوافقة.

3 - مشكلة القروض التقليدية القائمة

- قد تكون لدى البنك المستحوذ عليه محفظة ضخمة من القروض القائمة على الفائدة.
- استمرار البنك الإسلامي في إدارتها أو تحصيل فوائدها بعد الاستحواذ يخلق إشكالا شرعياً، بينما التخلص الفوري منها قد يؤدي إلى خسائر كبيرة أو اضطراب مالي.
- ولهذا فإن التحول يتطلب خطة زمنية ومعالجة تفصيلية للحسابات والعقود القائمة، مع مراعاة عدم الإضرار باستقرار البنك.

4- مخاطر السمعة والثقة

- عملاء البنك الإسلامي يتوقعون أن تكون عملياته وأصوله متوافقة مع الشريعة.
- إذا لم تكن عملية الاستحواذ والتحول واضحة وشفافة، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان ثقة المودعين والمستثمرين، وهو ما قد يتحول إلى خطر سيولة أو حتى خطر نظامي في المؤسسات الكبيرة. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن ضعف وظيفة الالتزام الشرعي يمكن أن يؤدي إلى مخاطر على الملاءة والسيولة وثقة أصحاب الأموال.

5- مخاطر الحوكمة الشرعية

- الاستحواذ يجعل البنك الإسلامي مسؤولاً عن عدد كبير من المنتجات والعقود والأنظمة والموظفين الموروثين من البنك التقليدي.
- لذلك يجب أن تكون هناك هيئة شرعية فعالة، ووظيفة التزام شرعي، وتدقيق شرعي داخلي، وهي عناصر تدخل ضمن أطر الحوكمة التي تضعها AAOIFI.

6- مخاطر قانونية وتنظيمية

- البنك التقليدي قد يكون مرخصاً وفق إطار قانوني مختلف، وقد تكون لديه عقود لا يمكن تعديلها بسهولة.
- كما يجب الحصول على موافقات الجهات الرقابية، ومعالجة حقوق المودعين والمساهمين والدائنين والموظفين.
- وقد ظهرت هذه التعقيدات عملياً في صفقات استحواذ بنوك إسلامية على بنوك تقليدية، ومنها

تضخم الأرباح المحاسبية خدعة للمساهمين كما هو حال التخفيف من الخسائر المحاسبية؟

البنك الإسلامي لا يحق له شرعاً أن يستفيد من أي أرباح مصدرها معاملات ربوية



السيولة والمخاطر المترتبة على اختلاف محافظ الأصول والخصوم.

أبرز المآخذ والإشكاليات الشرعية والقانونية والاقتصادية لتملك أو استحواذ البنوك الإسلامية على بنوك تقليدية:

● اختلاط الأموال والمحفظة الربوية، فالبنوك التقليدية تعتمد في صميم عملها على الإقراض والاقتراض بالفائدة الربوية، وامتلاكها يعني انتقال محفظة مالية محملة بالفوائد والسندات الربوية وديون قائمة على الفائدة، مما يتطلب خطة صارمة وفورية لتطهير هذه الأموال وفصل الأنشطة المحرمة.

● إشكالية التكيف الشرعي لعملية التملك- البيع: تملك أسهم بنك تقليدي يحمل طابع التعامل بالأشهم المختلطة أو المحظورة إذا كانت نسبة الديون الربوية أو الاستثمارات غير المباحة تتجاوز الضوابط الشرعية المعمول بها (مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - أوفيو).

● خطر السمعة الشرعية: دخول البنك الإسلامي في هيكل ملكية بنك تقليدي قد يثير ريبه العملاء والمساهمين حول مدى التزامه بالمعايير الرقابية الشرعية، ويضعف المصداقية إذا لم يتم فصل الأنشطة بشكل تام أو تحويل البنك المستحوذ بالكامل للعمل الإسلامي.

● تحديات الإدارة والرقابة المزدوجة: اختلاف الفلسفة الإدارية والرقابية؛ فالبنوك الإسلامية تحكمها ضوابط وهيئات رقابة شرعية مستقلة، بينما البنوك التقليدية تخضع لمعايير وممارسات تمويلية بحتة لا تنظر لحلية النشاط الاقتصادي بذاته بل لجذواه المالية فقط.

لإدارة السيولة والموجودات السائلة المتوافقة مع الشريعة.

10- مخاطر عدم تحقق الغرض من الاستحواذ

● إذا كان الهدف هو مجرد زيادة الحجم أو الحصة السوقية، فقد ينتهي الأمر بعملية استحواذ مكلفة دون تحقيق القيمة المتوقعة.

● وتوجد دراسات حديثة تشير إلى أن استقرار البنوك المستحوذة بعد عمليات الاندماج والاستحواذ ليس مضموناً، بما في ذلك البنوك الإسلامية.

الأضرار والتحديات الشرعية

● اختلاط الأموال نتيجة دخول عوائد وأرباح ربوية محرمة (الفوائد البنكية) ضمن محفظة البنك الإسلامي.

● شبهة الإعانة على الإثم نتيجة تملك بنك يقوم أساساً على الإقراض بفائدة يمثل تعاوناً على ما حرّمته الشريعة الإسلامية.

● فقدان الثقة واهتزاز ثقة العملاء والمساهمين بالتزام البنك بمعايير وقواعد الرقابة الشرعية.

التحديات المالية والإدارية

● تناقض طبيعة العقود عبر اختلاف إدارة الأموال، حيث يعتمد البنك الإسلامي على قاعدة المشاركة في الغنم والغرم، بينما يعتمد البنك التقليدي على قاعدة الفائدة الثابتة.

● صعوبة الدمج المحاسبي نتيجة اختلاف الأنظمة المحاسبية والرقابية التي تفرضها هيئات مثل مؤسسة المعايير الدولية بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية.

● المخاطر التشغيلية ومواجهة أزمات في إدارة

الاستحواذ على بنك تقليدي في البحرين من قبل مؤسسة إسلامية.

7- مخاطر مالية واقتصادية

● قد يبدو البنك المستهدف جذاباً من حيث حجم الأصول والعملاء والفروع، لكن محفظته قد تتضمن أصولاً متعثرة أو التزامات مكلفة أو أصولاً يصعب تحويلها إلى صيغة متوافقة مع الشريعة.

● وبالتالي قد يدفع البنك الإسلامي سعراً مرتفعاً مقابل أصول لا يستطيع الاستفادة منها بالشكل المعتاد.

8- مخاطر التكامل التشغيلي

● دمج الأنظمة المصرفية، الموظفين، المنتجات، الفروع، السياسات الائتمانية، وإدارة المخاطر قد يكون معقداً.

● وتزداد المشكلة عندما تختلف فلسفة العمل: البنك التقليدي قائم في جانب كبير منه على الإقراض بالفائدة، بينما البنك الإسلامي يحتاج إلى هياكل تعاقدية مختلفة.

9- مخاطر السيولة وإدارة الموجودات

● البنك الإسلامي لديه قيود شرعية على بعض أدوات السيولة التقليدية، مثل بعض أدوات الدين أو المعاملات القائمة على الفائدة.

● لذلك قد لا يستطيع استخدام جميع أدوات إدارة السيولة التي كان البنك التقليدي يستخدمها، ما يستلزم إعادة هيكلة جانب مهم من الميزانية. وتؤكد تقارير IFSB أهمية وجود إطار خاص

الاستحواذ ليس محظوراً لمجرد أن البنك المستهدف تقليدي، الإشكال الأساسي يتعلق بكيفية التملك، والأصول والالتزامات التي تنتقل، واستمرار المعاملات غير المتوافقة مع الشريعة، وطريقة التخلص منها أو معالجتها، ومدى إمكانية تحويل البنك بصورة حقيقية إلى مؤسسة متوافقة مع الشريعة وفق آليات سليمة من الناحية الشرعية بشكل خاص.

الخلاصة

النظام الأساسي وعرقلة حقوق المساهمين !!

بنود غامضة تقيد القرار الاستثماري سلبياتها خطيرة

والجدير ذكره أن النظام الأساسي وبعض البنود "الفلسفية" التي تحتوي عليه، تعرقل رغبات التخرجات للمستثمرين بسبب بنود تمثل عبئاً على قرار البيع.

حتى في بعض الأحيان بعض البنود في "النظام الأساسي" تكبل مجلس الإدارة ذاته وتضع قيود على الصلاحيات بعضها يمكن أن يراه المساهم مفيد لكن في بعض الأحيان تضيق فرص تحتاج إلى سرعة في اتخاذ القرار.

كما ثمة بنود أخرى تضع قيود على بيع بعض الإستثمارات إلا بموافقات مساهمين آخرين أو نسبة محددة للجمعية العمومية.

الأساس أن لا تكون هناك إنحرافات لأهداف خاصة أو دون إيضاح كامل للمساهمين خصوصاً شرائح للأفراد وأن توضع مثل هذه النقاط والبنود في ملخص خاص لا يكون سردياً ضمن النصوص التي يصعب على المساهم التحقق منها والانتباه لها.

الأولوية لطرف محدد.

كيف يكون هكذا بند مجحف في حق المساهم ؟ ففي بعض الحالات التي تشهد خلافات بين المؤسسين في الشركات المساهمة تنشط بعض عمليات الشراء لأسهم الأفراد وغالباً ما ترتفع الأسعار وهنا يجد المساهم طريقاً شبه وحيد وهو البيع لأطراف النزاع دون مرونة البيع لمساهم آخر عملاً بنص المادة التي تؤكد أن الأولوية للمساهمين

الأساس والأصل في أي عمل تجاري أو استثماري هي المرونة والحرية في اتخاذ القرارات خصوصاً قرار البيع والقاعدة البديهية هي البيع لأعلى سعر وبما يحقق أقصى فائدة للمساهم.

المساهم أساساً اختار الاكتتاب في استثمار محدد بهدف تحقيق أعلى وأقصى ربح ممكن وبالتالي يجب أن لا يحدد له أي مسار أو طريق للتخرج.

من النقاط الضرورية والمهم أن يطلع عليها المساهم أو توضيحها بشفافية قبل طرح الاكتتابات ودعوة المساهمين للمشاركة في الشركات المساهمة هي كافة محتويات النظام الأساسي للشركة وخصوصاً البنود الإستثنائية التي يتم زرعها كألغام مستقبلية، حيث في بعض الأحيان تحتوي على بنود غامضة وعرقلة في المستقبل لحقوق المساهم وبعض البنود يتم "تفصيلها" لمصالح بعض المؤسسين أو لأهداف ومأرب مستقبلية وغير معلنة صراحة هدفها الظاهر غير الباطن، حيث تحقق لهم مأرب محددة أو تضمن لهم بعض المكاسب من خلال هذه البنود.

في واحدة من العقبات التي يعاني منها المساهمين في بعض الحالات هي نصوص تحدد عمليات البيع بأن يكون الأولوية للمساهمين، وهي من البنود المجحفة التي تفرض على المساهم طريق واحد للبيع، وذلك بالنص على

أزمة «القابضة» الطرف المدير غير راغب في الشراء... ولا البيع

من أحد جوانب الأزمة والخلاف في شأن الشركة القابضة محل المنافسة الحالية، أن الطرف الذي يدير الشركة رافض شراء حصة الشركاء حيث تم الطلب منه أكثر من مرة تقييم الشركة وإتاحة الفرصة للشركاء بالتخارج، خصوصاً وأنه يمثل استثمار كبير يمثل عبئاً على رأسمال الشركة الراغبة في التخارج والطامحة لتطوير أعمالها وإعادة هيكلة استثماراتها.

في ظل عدم التعاون والتعنت والتأثير على الشركة المالكة بسبب تجميد حصتها برز الخلاف الذي إنتقل لمنطقة المنافسة الشديدة ودخولها في تكتيكات السيطرة.

بداية المنافسة الشرسة بدت باستقالة عضوي مجلس إدارة ممثلين لكتلة ملكية الشركة الإستثمارية.

هناك ترقب لمخرجات الجمعية العمومية المنتظرة خلال أيام.

سوء الإدارة يلتهم الأرباح... والشماعة «الأزمة الجيوسياسية»

في واحدة من الممارسات السلبية التي تعكس سوء الإدارة هو تحقيق شركة لمجمل إيرادات تفوق 13 مليون دينار كويتي في حين تبلغ مصروفات التشغيل من هذه الإيرادات 83%، ومع إضافة المصروفات العمومية والإدارية ومصروفات التمويل فإن الأرباح تقريباً تآكلت، ثم تكون شماعة الخسارة هي الأزمة الجيوسياسية والظروف الراهنة، علماً أن هذه الظروف ليس لها أي علاقة بنتائج الشركة الخاسرة خصوصاً وأنها حققت إيرادات كبيرة ونامية، إلا أن سوء إدارة الأنشطة بكفاءة وكذلك المركز المالي للشركة وعدم إدارة المصروفات بحصافة هو السبب الرئيسي في إلتهام الأرباح الذي تحول إلى خسارة.

لو كانت الظروف والأجواء الجيوسياسية سبب في خسارة الشركة لكانت الإيرادات تأثرت بنسبة كبيرة بين 40 إلى 50% لكن الإيرادات تعتبر جيدة وحافظت على تدفق كبير لكن المصروفات المبالغ فيها وأكلاف التشغيل العالية إلتهمت الإيرادات علماً أن الشركة تقدم خدمات ونشاطها ليس متاجرة تعتمد على استيراد سلع من الخارج أو مواد خام.

بعض الشركات تسوق مبررات غير فنية ولا تتوافق مع حقيقة المركز المالي أو الأسباب الواقعية عندما تبرر أسباب الخسارة أو تراجع الأرباح حيث تكون بعض المبررات مجرد "شماعة" وهمية تغطي بها بعض مجالس الإدارات إخفاقاتها أو ممارساتها المالية.

بنك برقان يصدر 277,777,777 سهماً بسعر 180 فلساً لتجميع 50 مليون دينار

إلى أسهم الإصدار المستحقة لهم ويتم هذا الاكتتاب بسعر إصدار 180 فلساً كويتياً للسهم بقيمة إجمالية 50 مليون دينار كويتي.

الإكتتاب لممارسة حقوق الأولوية يوم 31 أغسطس الحالي إلى 14 سبتمبر. ويحق للمكتتبون المؤهلون الأوليون الاكتتاب في أسهم إصدار إضافية بالإضافة

كتاب بنك برقان سيكون للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي البنك كما في 30 أغسطس ولأصحاب حقوق الأولوية، حيث تنطلق فترة

«بيتك» : أثر ترجمة العملات الأجنبية خفضت الموجودات 612 مليون دينار

ضمن الإيضاحات المالية بشأن نتائج النصف الأول 2026 أوضح بيت التمويل الكويتي أن الإنخفاض في الموجودات المعلنة ، يعكس تغيراً في مزيج الأصول وإعادة توظيفها بصورة فعالة وليس تراجعاً في نشاط العملاء .

وزاد موضعاً ، إنخفض إجمالي الموجودات من 42.8 مليار دينار إلى 42.2 مليار دينار كويتي ، حيث أن الإنخفاض البالغ نحو 1.85 مليار دينار في الأرصدة النقدية وأرصدة البنوك قد قابله نمو في الأعمال بلغ نحو 1.92 مليار دينار كويتي ، في حين أوضح “بيتك” : أدى أثر ترجمة العملات الأجنبية إلى خفض الموجودات المعلنة بمقدار 612 مليون دينار تقريباً حسبما جاء في تفاصيل مؤتمر المحللين .

إكتتاب متعثر وحماية المستثمرين تستوجب قرار

هناك اكتتاب متعثر واضح للجميع ومطلوب حسم الملف خصوصاً وأن الربع الثالث أوشك على الإنتهاء ولم يتم استدعاء الإكتتاب وتحديد المواعيد لمعالجة أوضاع الكيان المتعثر ، علماً أنه تم إستنفاد كل المهل والإجراءات تمت الموافقة عليها من الجمعية العمومية ،لذلك يجب حسم الملف لتقليل عدد الضحايا الذين سيسقط بهم «البارشوت» فجأة دون سابق إنذار كما تم مع كل الحالات السابقة التي توقفت.

صندوق الأسرار:

التنسيق والترتيب يخص الطرفين فقط وليس معهم طرف ثالث وهو تحديداً الذي يتمتع بالثقة بين الأوساط .

7 من الجحود أن يطلب شخص من طرف آخر خدمة جليلة ثم ينكل فيه ويخون العهد ويتسبب له في ضرر بالغ .

9 من العجائب أن التفويضات الصادرة للشركة الاستثمارية كلها حققت أرباح وأدائها إيجابي وأعلى من مؤشرات القياس لكن الشركة أدائها العام خاسر نصفياً بمبالغ حادة .

10 مطلوب إفصاح واضح وشفاف بخصوص تفاصيل التسوية ، والإبتعاد عن الإفصاحات الغامضة وغير الشفافة ، لا تتركز الفتاوى غير الدقيقة تنتشر بين أوساط المستثمرين ، خصوصاً وأن هناك ممارسة تمت على ملكية رئيسية بنسبة تصل إلى 50% ، وبالتالي وجب التوضيح وحسم الشائعات.... أم أن الرئيس محترف في الفزعة حق ممدوح فقط ؟! الجميع ينتظر إيضاح شافي ووافي .

الشركة ووضعها المالي .

4 التنسيق الذي يتم واضح والرهان خاسر ، فمع أول زيارة لفريق تفتيش سيضع يده على الصفقات والعمليات التي تمت .

5 في الوقت الذي يتداول فيه سهم غير مدرج بين 45 إلى 50 فلساً طلب أحد ملاك السهم 190 فلساً لبيع أسهمه بزيادة 280% القفزة غير مقبولة ومرفوضة.

6 طرفين شركاء يعملون بصمت وتوازي خطوة بخطوة أحدهم غير مؤتمن على الآخر حيث يطعن الشريك الردي الأول ، شريكه الثاني الأمين ويحمله السلبيات أمام المتضررين والمتذمرين من الممارسات .

7 الشراكة التي يتم الترويج لها بين أوساط المستثمرين بتبادل الشراء على أسهم شركتين ، بمعنى أوضح “ط” يشتري حصة مقابل «أ» يتشري في المقابل كمية في أخرى ، حيث تعود كل شركة لملاك مختلفين ، الاتفاق أو

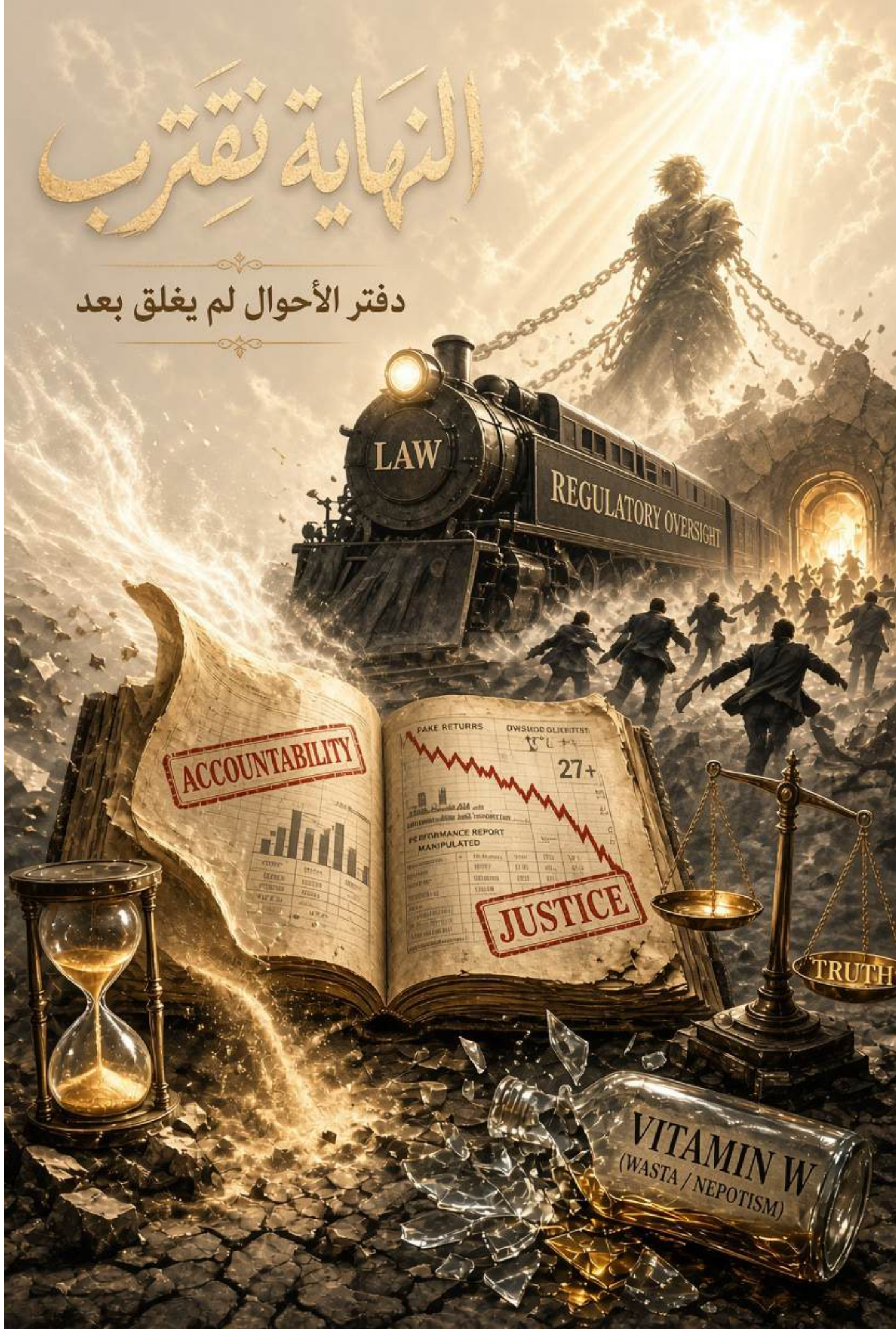
1 الرئيس التنفيذي الذي يدير الشركة بـ “الفويس والمسج» من الخارج عليه أن يعيد النظر في فلسفة الإدارة ويضع الشركة على الطريق الصحيح ويصحح الأخطاء المتراكمة ويوضح الغموض الذي يحيط بمختلف الملفات حتى لا يفقد ما تبقى من ثقة المستثمرين والمساهمين ، الذين تحملوا الكثير والكثير على مدار سنوات من التخطب بحجج وأعذار غير منطقية.

2 تراجعت القيمة السوقية لحصة رئيسية لاستثمار مدرج مملوك لشركة عقارية كبرى بنسبة 42.857% في النصف الأول 2026 حيث تراجعت قيمة الإستثمار من 150.160 مليون دينار كويتي إلى 85.805 مليون دينار ،بقية تراجع سلبي بلغ 64.355 مليون دينار،...ما ذنب المساهمين وخصوصاً صغار المستثمرين الذين وثقوا في الإدارة والبيانات الترويجية التي تم تسويقها والوعود الوردية ؟!

3 أحد الشركات عليها قروض بقيمة 90 مليون يورو والدائنين طالبوا مجلس الإدارة بخفض الانكشافات أو تقديم مزيد من الضمانات مع رؤية بشأن مستقبل

صندوق الأسرار

النهاية تقترب والدفتر لم يغلق بعد!!



من السنن الكونية أن لكل متلاعب نهاية مهما طال زمن التلاعب أو التخفي، والعبر في السوق المالي كثيرة ومتعددة، والتاريخ يشهد على أن كل المتلاعبين بأموال المساهمين والمستثمرين تساقطوا واحداً تلو الآخر مهما بلغت درجة التضليل والتحوط أو اللعب على الأحوال والقفز بين الشركات، أو التحول والخروج من تحت رقابة هذه الجهة أو تلك بهدف إطالة أمد البقاء لأطول فترة ممكنة، ومهما تم الاستعانة بدجالي ومهندسي البيانات المالية والترتيبات القانونية، لكن في النهاية يتساقط أيضاً المتلاعب والمضلل والمحتال شر سقط، علماً أن بعضهم يعتبر هذه الممارسة نباهة أو ذكاء أو فطنة أو ريادة أو راحة عقل. مهما خدع المتلاعب نفسه وسمي ممارساته بغير مسمياتها الحقيقية، يكفي وصمة العار التي يوصم بها بختم الجزاء والعقاب الرقابي.

الخارجون من الباب الصغير كثر، والباب لا يزال مفتوح، ودفتر الأحوال لم يغلق صفحاته بعد، وباب المفاجآت لم ولن يغلق طالما هناك من يستبيح "الحلال"، ويبرر الممارسات السلبية ويسميها بغير مسمياتها الحقيقية خادعاً نفسه ومن حوله.

صفحات جديدة سَتُقلب في سجلات المحاسبة على الممارسات التي وقعت، فموجة التنظيف مستمرة ولن تتوقف، وقطار القانون سيدهس في طريقه كل متلاعب ومتجاوز.

من كان يراهن على خطي العقبة بنفس طرقة الاحتيال مخطئ في الحسابات ومخطئ في التقدير، فساعة الحقيقة تدق وتدق، وكل التجاوزات مرصودة وتأخيرها لا يعني أنها في طي النسيان، بل يخضع للمزيد من الدراسة والتدقيق والتمحيص والتأكيد.

من لم يتعظ من لغة وسيادة القانون فهو يعيش في زمن آخر وغير مدرك للمتغيرات ومختطف زمنياً، ولم يستفك بعد، وربما ما سيواجهه من محاسبة وجزاءات ستكون بداية الاستفاقة الحقيقية والتحول.

فيتامين "و" انتهى ولم يعد متوفراً، ولم يعد هناك أحد بإمكانه أو يستطيع أن يتحمل مسؤولية ممارسة أو أخطاء أحد لأنه ببساطة من يتستر على خطأ أو ينحرف عن تطبيق القانون عن أي مخالف أو متلاعب فهو يعتبر شريكاً في الخطأ.

المرحلة مرحلة تنظيف

اقترب موعده، وبالتالي تقترب نهايته (....) يحاول عبثاً هذه المرة لكن التاريخ لا يشفع له. أخيراً ... كل ضربة على يد متلاعب محتال هي إنجاز متعدد المكاسب، وخدمة كبيرة لا يضاهيها أي عطاء أو بصمة، حيث يمتد أثرها الإيجابي على كل المستويات، بل ويؤجر الضارب على يد الفاسدين والمتلاعبين.

شامل وتهيئة البيئة والأجواء كافة لاستقطاب واستيعاب شرائح جديدة تؤمن بالنزاهة والشرف والأمانة وتلتزم بالقوانين ومعايير الحوكمة. ما تبقى من نماذج المتلاعبين والمضللين في طريقهم للانقراض، وكبيرهم الذي علمهم السحر

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

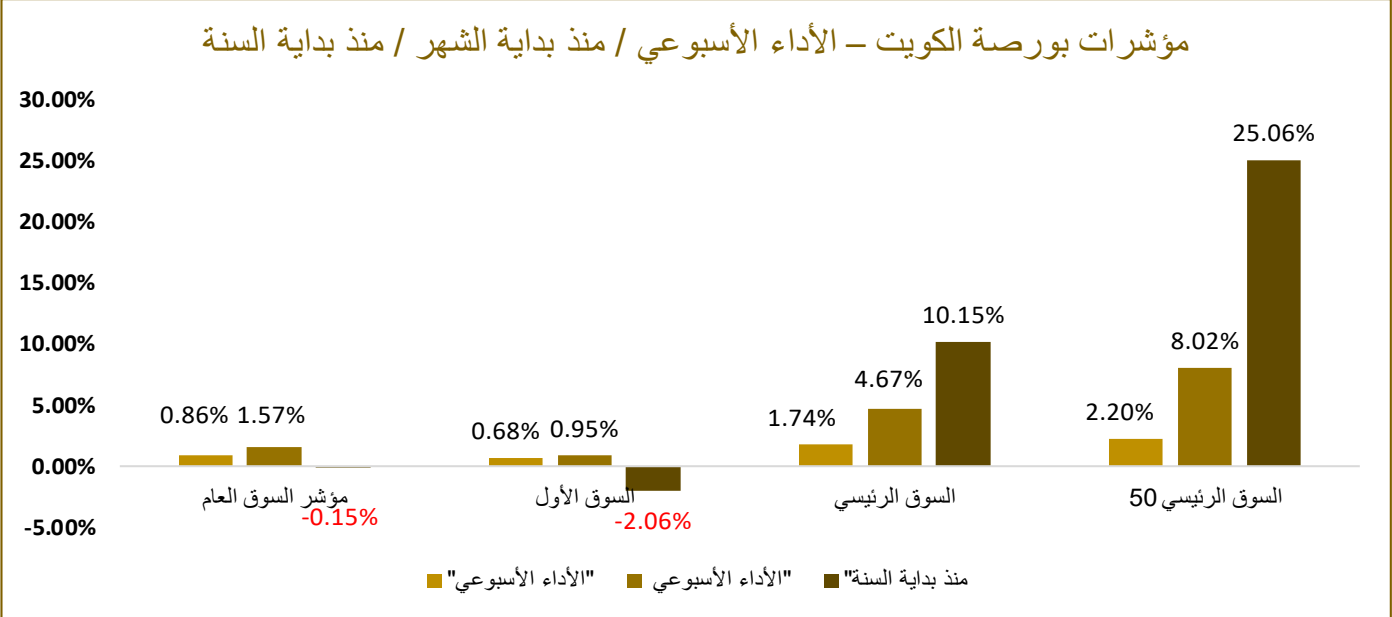
سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●



الأداء العام لبورصة الكويت							
الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار د.ك)	النسبة إلى السوق (%)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون د.ك)
	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	53.32	100.00%	49,808.29	12,987.17
		مؤشر السوق الأول	39	44.10	82.71%	22,218.15	8,620.27
		مؤشر السوق الرئيسي	100	9.22	17.29%	27,590.15	4,366.90
		مؤشر السوق الرئيسي 50	47	3.48	6.52%		



المؤشرات	المستوى الحالي للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(13.23)	-0.15%	0.86%
مؤشر السوق الأول	(195.58)	-2.06%	0.68%
مؤشر السوق الرئيسي	842.28	10.15%	1.74%
مؤشر السوق الرئيسي 50	2,177.40	25.06%	2.20%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	16.90	1.81	3.56%
مؤشر السوق الأول	18.15	1.96	3.41%
مؤشر السوق الرئيسي	11.86	1.21	4.50%
مؤشر السوق الرئيسي 50	12.57	1.54	2.48%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي

القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير	التغيير (%)	القيمة السوقية		مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
						القيمة السوقية للقطاع (مليون د.ك)	النسبة إلى السوق (%)			
البنوك	9	2,132.04	2,112.87	19.17	0.91%	31,854.56	59.75%	19.54	2.03	3.06%
الخدمات المالية	44	1,779.32	1,748.58	30.74	1.76%	5,667.13	10.63%	14.73	1.25	3.14%
العقار	29	2,036.11	2,032.94	3.17	0.16%	4,310.43	8.08%	19.91	1.47	1.80%
الاتصالات	4	1,409.06	1,418.38	(9.32)	-0.66%	4,308.90	8.08%	9.51	1.89	9.07%
صناعة	19	757.66	754.07	3.59	0.48%	2,490.12	4.67%	14.51	1.46	4.88%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,374.12	2,339.12	35.00	1.50%	1,729.93	3.24%	17.16	2.94	3.31%
التأمين	8	2,233.86	2,312.35	(78.49)	-3.39%	899.75	1.69%	9.63	1.03	3.94%
مواد أساسية	3	918.74	895.18	23.56	2.63%	517.54	0.97%	22.82	1.72	3.42%
الطاقة	6	1,901.57	1,827.11	74.46	4.08%	511.77	0.96%	13.32	1.44	4.04%
السلع الاستهلاكية	2	1,316.28	1,255.40	60.88	4.85%	398.23	0.75%	18.47	2.85	3.89%
الرعاية الصحية	2	645.79	635.92	9.87	1.55%	307.70	0.58%	18.14	2.27	1.50%
التكنولوجيا	1	12,229.27	9,828.52	2,400.75	24.43%	168.10	0.32%	NM	NM	NM
منافع	1	365.79	368.42	(2.63)	-0.71%	152.90	0.29%	11.24	1.03	3.60%

الأكثر 5 شركات انخفاضاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
خليج ت	1.304	1.423	-8.36%	57.11%	0.004	0.005
المعدات	0.211	0.223	-5.38%	22.32%	5.90	1.28
وطنية	0.141	0.144	-5.24%	88.44%	30.06	4.28
تنظيف	0.283	0.298	-5.03%	134.85%	11.77	3.36
متحدة	0.260	0.270	-3.83%	1.06%	0.74	0.19

الأقل 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
بيتك	0.774	0.770	0.52%	5.16%	30.91	23.96
اهلي	0.295	0.285	3.51%	8.76%	64.93	18.51
أيفا فنانيق	0.678	0.627	8.13%	-19.12%	24.56	16.89
مواشي	0.183	0.141	29.79%	67.89%	84.51	16.82
عقارات ك	0.354	0.327	8.03%	-2.66%	48.71	16.79

الأكثر 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
فنادق	0.237	0.180	31.67%	0.27%	2.38	0.51
مواشي	0.183	0.141	29.79%	67.89%	84.51	16.82
معادن	0.205	0.159	28.93%	44.37%	30.74	6.04
ساحل	0.094	0.075	26.04%	37.89%	46.94	4.01
الأنظمة	1.681	1.351	24.43%	1183.21%	5.69	8.62

الأكثر 5 شركات نشاطاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك)
مواشي	0.183	0.141	29.79%	67.89%	84.51	16.82
مخازن	0.159	0.160	-3.15%	11.32%	69.33	11.19
جي اف اتش	0.169	0.170	-0.59%	-7.03%	66.08	11.25
اهلي	0.295	0.285	3.51%	8.76%	64.93	18.51
وطنية د ق	0.187	0.187	0.00%	39.41%	56.88	11.03

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنتوي									
الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (بالمليون \$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 27/08/2026	نسبة تغيير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغيير الأداء الشهري (%)	نسبة تغيير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E
	مؤشر السوق العام	173.78	4.3%	8,907.60	8,894.37	0.86%	1.57%	-0.15%	16.90
	تاسي	2,556.20	63.3%	10,490.69	11,237.93	2.59%	6.12%	7.12%	15.45
	مؤشر قطر QE Index	144.38	3.6%	10,762.51	9,876.29	2.00%	-0.45%	-8.23%	11.38
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	849.89	21.0%	9,992.72	10,044.52	-0.31%	1.31%	0.52%	13.70
	مؤشر دبي العام DFM-GI	249.08	6.2%	6,047.09	5,882.63	0.74%	1.50%	-2.72%	8.88
	مؤشر مسقط MSX 30	45.46	1.1%	5,866.80	7,529.47	-0.03%	3.15%	28.34%	13.78
	مؤشر البحرين العام BASI	20.03	0.5%	2,066.54	1,941.50	-0.12%	-0.76%	-6.05%	7.12

شركة الساحل للتنمية والاستثمار

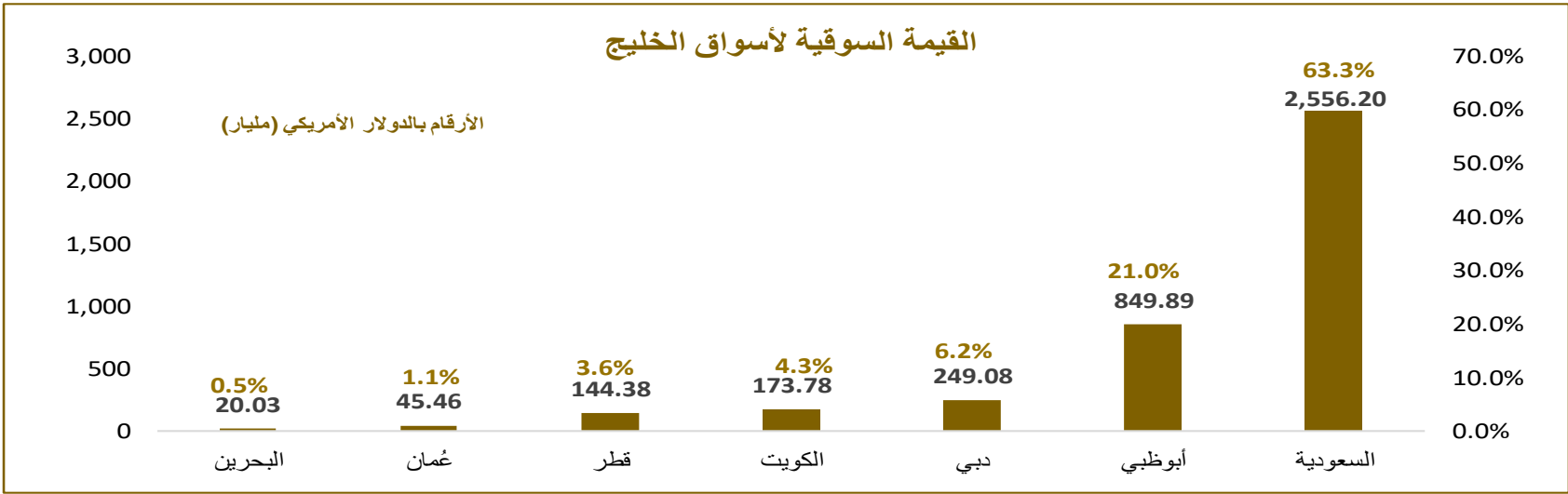
إدارة التداول

الخط الساخن 1899222

واتساب 1899222

بريد الكتروني cb@coast.com.kw

إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول



قوائملك المالية: جواز سفرك إلى عالم البنوك والتوسع

لماذا لم يعد توقيع المدقق وحده كافياً؟ وما دور IFRS في فرصك التمويلية؟

بقلم - د. علي عويد رخيص

خبير اقتصادي ومحاسبي

مؤس ومدير عام - مكتب الواحة لتدقيق الحسابات عضو Nexia

رئيس لجنة أمناء إفلاس شركة دار الاستثمار TID

المقدمة: الرفض يبدأ من الورق

كم شركة توقفت خططها التوسعية عند باب البنك؟ وكم مؤسسة تأخر تمويل مشروعها بسبب «ملاحظة» في تقرير مدقق أو ضعف في جودة قوائمها المالية؟ الحقيقة التي لا يريد الكثير سماعها هي أن قوائملك المالية هي جواز سفرك إلى عالم البنوك والمستثمرين والجهات التمويلية. إذا لم تكن قوائملك المالية واضحة، وموثوقة، وقابلة للتحليل، ومعدة وفق المعايير المحاسبية ذات الصلة، فقد يصبح الوصول إلى التمويل أكثر صعوبة، مهما كانت قوة فكرتك أو طموحك في التوسع.

فالبنك لا يرى فكرتك كما تراها أنت، ولا يعرف طموحك كما تعرفه أنت.

هو يرى أرقامك.

ومن هنا تبدأ أهمية القوائم المالية المعدة بصورة مهنية، والتدقيق الذي لا يكتفي بالتوقيع، بل يساعد على كشف مواطن الضعف وتصحيح المعالجات المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية.



وتوحيد السياسات، وتحسين التصنيف والإفصاح، ومعالجة بنود مثل الخصومات والإهلاك وفقاً للمعايير، أصبحت الصورة المالية للشركة أكثر وضوحاً وقابلية للتحليل.

وهنا يجب التأكيد على نقطة مهمة:

التدقيق المهني لا يغيّر الأرقام لإرضاء البنك؛ بل يكشف الرقم الصحيح ويجعل الإدارة تعرف حقيقة مركزها المالي قبل أن يراه الممول.

وقد يؤدي ذلك إلى اكتشاف نقاط ضعف مبكراً، ومعالجتها، وتحسين جودة المعلومات التي تعتمد عليها الإدارة والجهات التمويلية في اتخاذ قراراتها.

فالتدقيق الناجح ليس نهاية السنة المالية.

بل بداية الثقة.

رابعاً: 3 أخطاء قد تضعف فرصك في الحصول على التمويل

1. عدم معالجة الخصومات والحوافز المرتبطة بالإيرادات بالشكل الصحيح

الخصومات والحوافز التجارية المرتبطة بالإيرادات تحتاج إلى معالجة محاسبية صحيحة وفقاً لطبيعة العقد ومتطلبات IFRS 15. وأي معالجة غير سليمة قد تؤدي إلى عرض غير دقيق للإيرادات أو هامش الربح، وبالتالي تعطي صورة غير صحيحة عن الأداء الحقيقي للشركة.

2. عدم إثبات الإهلاك أو تقدير العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية بصورة سليمة

الإهلاك ليس رقماً يمكن تجاهله لأنه «غير نقدي». إنه يمثل توزيع تكلفة الأصل على الفترات التي تستفيد من خدماته. وعدم إثبات الإهلاك بصورة صحيحة، أو استخدام أعمار إنتاجية وقيم متبقية غير مدعومة، قد يؤدي إلى

يمول القدرة على السداد

قد تحقق الشركة أرباحاً كبيرة في القوائم المالية، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها قادرة على سداد التمويل.

فالبنك ينظر أيضاً إلى:

- التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.
 - قدرة الشركة على تحويل الأرباح إلى نقد.
 - حجم الذمم المدينة ومدى قابليتها للتحصيل.
 - مستوى المديونية والالتزامات.
 - السيولة ورأس المال العامل.
 - جودة الأرباح واستدامتها.
 - المعاملات مع الأطراف ذات الصلة.
 - الالتزامات والمخاطر المحتملة.
 - جودة الإفصاحات والمعلومات المالية.
- لذلك يمكن أن تكون الشركة «رابحة» على الورق، لكنها تواجه ضغوطاً نقدية حقيقية. وهنا تظهر قاعدة مهمة:

«البنك لا يشتري الأرباح الدفترية؛ بل يقيّم قدرة الشركة على توليد النقد وسداد التزاماتها». ولهذا فإن قراءة قائمة التدفقات النقدية أصبحت لا تقل أهمية عن قراءة قائمة الأرباح والخسائر.

ثالثاً: من التعثر إلى القمة - دور التدقيق المهني والاستراتيجي

خلال عقود من العمل الميداني، رافقنا شركات ومؤسسات كانت على وشك التعثر.

وفي بعض الحالات لم تكن المشكلة دائماً في المبيعات أو في النشاط التشغيلي نفسه، وإنما في طريقة المعالجة المحاسبية وعرض المعلومات المالية والإفصاح عنها.

عندما جرى تصحيح المعالجات المحاسبية،

أولاً: لماذا «توقيع المدقق وحده» لم يعد كافياً؟

البنوك والجهات التمويلية اليوم لا تبحث فقط عن «توقيع مدقق».

إنها تبحث عن صورة مالية واضحة تستطيع من خلالها تقييم أداء الشركة ومخاطرها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

وهنا تبرز ثلاثة عناصر رئيسية:

1. الالتزام الصحيح بالمعايير

تطبيق معايير IFRS بصورة سليمة، والاستعداد المبكر لمتطلبات IFRS 18 التي يبدأ تطبيقها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027، وما يترتب عليها من تغييرات مهمة في عرض الأداء المالي وتصنيف وعرض بنود قائمة الربح أو الخسارة.

2. الشفافية

البنك يريد أن يعرف: هل الأرباح ناتجة فعلاً عن النشاط الرئيسي؟ أم أن جزءاً كبيراً منها جاء من مكاسب أو بنود غير متكررة أو عمليات أخرى؟ فجودة الربح لا تقل أهمية عن حجم الربح.

3. الحوكمة والسياسات المحاسبية

وجود سياسات محاسبية واضحة ومتسقة، وتصنيف صحيح للبنود، وإفصاحات كافية، يساعد على الحد من الأخطاء والتقديرات غير المدعومة والممارسات التي قد تعطي صورة مضللة عن الأداء.

وهنا يكمن الفرق بين مكتب يصدر تقريراً شكلياً، وممارسة تدقيق مهنية تساعد الشركة على فهم أرقامها والاستعداد بصورة أفضل أمام الممولين.

ثانياً: البنك لا يمول الأرباح فقط... بل



بل: هل أنظمتك وسياساتك وبياناتك الحالية قادرة على إنتاج المعلومات المطلوبة؟

الخاتمة: استثمر في «ورقك» قبل مشروعك

قبل أن تفكر في التوسع، وقبل أن تذهب إلى البنك، اسأل نفسك:

هل قوائمك المالية جاهزة للتدقيق الحقيقي وللمعايير الجديدة؟

خدمات التدقيق والاستشارات المالية المتكاملة لم تعد رفاهية.

إنها استثمار مباشر في مستقبل الشركة، وفي قدرتها على فهم أرقامها واتخاذ قراراتها والاستعداد أمام المستثمرين والجهات التمويلية.

لأن الهدف ليس فقط الحصول على «توقيع» على القوائم.

الهدف أن تعرف الإدارة الحقيقة المالية للشركة، وأن تكون المعلومات المقدمة للممول واضحة وموثوقة وقابلة للتحليل.

فالبنك لا يرى فكرتك كما تراها أنت.

هو يرى أرقامك.

ولهذا فإن قوائمك المالية ليست مجرد التزام قانوني أو تقرير سنوي.

إنها اللغة التي تتحدث بها شركتك أمام البنك والمستثمر والجهة التمويلية.

جهّز قوائمك قبل أن تطرق الباب.

فالسؤال لم يعد:

هل لديك قوائم مالية؟

بل:

هل قوائمك المالية قادرة على فتح الباب؟

هل قوائمك المالية جاهزة لعام 2027؟

قوائمك المالية: جواز سفرك إلى عالم البنوك

فلا تجعل أول اختبار لقوائمك المالية أمام البنك. اختبرها أولاً داخلياً.

سادساً: IFRS لا يضمن التمويل... لكنه يرفع جودة القرار

من المهم توضيح نقطة مهنية أساسية:

تطبيق IFRS لا يعني أن الشركة ستحصل تلقائياً على التمويل.

فقرار التمويل يعتمد على عوامل متعددة، منها المركز المالي، والتدفقات النقدية، والضمانات، والقطاع، والتاريخ الائتماني، واستراتيجية البنك، ومخاطر النشاط، وغيرها.

لكن تطبيق IFRS بصورة سليمة يرفع جودة المعلومات المالية التي يعتمد عليها البنك في تقييم الشركة ومخاطرها وقدرتها على السداد.

بمعنى آخر:

IFRS لا يفتح باب التمويل تلقائياً، لكنه يساعد على جعل الصورة التي يراها الممول أكثر وضوحاً وموثوقة.

سابعاً: لماذا يجب أن تستعد من الآن لـ IFRS 18؟

عام 2027 ليس مجرد سنة جديدة في التقويم. إنه موعد مهم للشركات التي ستطبق IFRS 18، الذي يقدم متطلبات جديدة لعرض الأداء المالي، بما في ذلك هيكل قائمة الربح أو الخسارة وتصنيف الدخل والمصروفات إلى فئات محددة، وإضافة مجاميع فرعية محددة مثل الربح أو الخسارة التشغيلية.

والأهم أن الإدارة لا ينبغي أن تنتظر حتى إعداد أول قوائم مالية وفق المتطلبات الجديدة.

الاستعداد الحقيقي يبدأ من الآن.

لأن السؤال ليس فقط: كيف ستعرض أرباحك في 2027؟

تضخيم الأرباح أو الأصول وإظهار تكلفة غير حقيقية للنشاط.

3. عدم اتساق التصنيف والسياسات المحاسبية عندما تتغير طريقة تصنيف البنود من سنة إلى أخرى دون مبرر مهني، تصبح المقارنة بين السنوات أكثر صعوبة. وقد يجد البنك نفسه أمام قوائم لا يستطيع من خلالها تحديد الاتجاه الحقيقي للأداء بسهولة.

الاتساق ليس مجرد مسألة شكلية؛ بل هو جزء من جودة المعلومات المالية.

خامساً: اختبار الـ 30 دقيقة قبل الذهاب إلى البنك

قبل أن تذهب إلى البنك لطلب التمويل، امنح قوائمك المالية 30 دقيقة من المراجعة الصريحة.

واسأل نفسك:

1. هل أرباحي ناتجة فعلاً عن النشاط الرئيسي؟

2. هل التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي تتناسب مع الأرباح المعلنة؟

3. هل الذمم المدينة قابلة للتحصيل، أم أن جزءاً كبيراً من الأرباح موجود فقط على الورق؟

4. هل مستوى المديونية والسيولة ورأس المال العامل تحت السيطرة؟

5. هل توجد معاملات مع أطراف ذات صلة تحتاج إلى عرض أو إفصاح مناسب؟

6. هل السياسات المحاسبية مطبقة بصورة ثابتة وقابلة للمقارنة؟

7. هل القوائم المالية والإفصاحات متوافقة مع المعايير المحاسبية ذات الصلة؟

8. هل الشركة مستعدة لمتطلبات IFRS 18؟ إذا لم تستطع الإجابة عن هذه الأسئلة بثقة،

تقرير

الاقتصادي الأسبوعي



«الشال»: مالم يتم البدء في تبني مشروع نهوض كل الإصلاحات الصغيرة لن تؤدي ثمارها

مطلوب التركيز على علاج الفجوات الهيكلية للاقتصاد التي تم التحذير من تفاقمها منذ عقود

مشروعات النمو النهضوي من الصين إلى سنغافورة وتركيا بدأت بالأولويات الكبرى للاقتصاد

قانون مكافحة التستر التجاري

قال تقرير «الشال» الأسبوعي : لسنا بصدد الخوض في الجوانب القانونية لقانون مكافحة التستر التجاري فذلك خارج نطاق اختصاص تقريرنا، ولسنا بصدد نقاش ما إذا كان مستحقاً من حيث المبدأ، فقد يكون كذلك، إهتمامنا سوف يتركز فقط على أولويته وتوقيته. ففي الجانب الاقتصادي، هناك أولويتان غاية في الأهمية للكويت، مالم يتم البدء في تبني مشروع نهوض لهما، كل الإصلاحات الصغيرة لن تؤدي ثمارها، وقد تحقق مردوداً عكسياً.

الأولوية الأولى هي بيئة الأعمال الطارئة، فقد ذكرنا في تقرير سابق نقلاً عن أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، بأن حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة خلال السنوات الخمس الفائتة كانت بحدود 4.5 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي التدفقات الخارجة لرأس المال المحلي من أجل الاستثمار المباشر نحو 86.7 مليار دولار أمريكي، أي بعجز صافي بحدود 82.2 مليار دولار أمريكي. ومن المؤكد أن توقيت صدور قانون مكافحة التستر التجاري في وضع نزوح سالب بهذا الحجم، حتى إن كان مستحق، سوف يؤدي إلى نزوح مزيد من الاستثمار المباشر المحلي إلى الخارج، ومزيد من القلق حول تسوية الالتزامات المالية ما قد يؤثر سلباً على معاملات القطاع المصرفي، ويضيف الكثير من القضايا لدى المحاكم المزحومة، والكثير من الشقاق المجتمعي الناتج عن مكافأة الناس للتبليغ عن بعضهم البعض، ومعه الكثير من الكيدية. وفي زمن فيه الأوضاع الجيوسياسية ساخنة، وانخفاض في رغبة الأفراد والشركات في الاستهلاك والاستثمار المحلي، واستمرار ضبابية أوضاع المستثمرين في أراضي أملاك الدولة، يعتبر فتح جبهة جديدة ومفاجئة، قرار غير صحيح.

الأولوية الثانية للإدارة العامة هي التركيز على علاج الفجوات الهيكلية للاقتصاد الكويتي، والتي تم التحذير من تفاقمها منذ عقود مضت. تلك الفجوات، هي، بدائية محركات الاقتصاد واعتمادها شبه الكامل على إيرادات النفط، وثانياً اعتماد الموازنة العامة ونحو 90% من نفقاتها جارية على إيرادات النفط بشكل شبه كامل، وثالثها ميزان عمالة مواطنة يوظف فيه الاقتصاد والمالية العامة أكثر من 80% منها، وغالبيتها وظائف مصطنعة، وجميعها، أي فجوة الاقتصاد، وفجوة المالية العامة، وخلل ميزان العمالة المواطنة، غير مستدامة، وهي إلى إتساع بمرور الزمن، يضاف إليها بدء التوسع مؤخراً في ولوج مصيدة الدين العام. وأحد المؤشرات على تكلفة



من الأيام علم وصفي، وإنما علم استباقي مستقبلي، أي يهتم بالبحث في جودة أو عدم جودة سياسات وقرارات اليوم من زاوية تأثيرها على المستقبل، ولا نرى أولوية لقانون مكافحة التستر التجاري، ولا نرى سلامة توقيته من زاويتي الحاضر وأثره على المستقبل.

إحصاءات مالية ونقدية – يونيو 2026

يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر يونيو 2026 والمنشورة على موقعه الإلكتروني، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد ارتفع بما قيمته 2.75 مليار دينار كويتي ليصبح 3.3 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2026 مقارنة بمستواه في نهاية يونيو 2025، أي ما نسبته نحو 6.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2026 والبالغ نحو 50.1 مليار دينار كويتي (تقديرات الـ EIU) من دون احتساب الدين العام الخارجي. وتشير الأرقام المنشورة إلى أن الإجمالي حجم الدين العام الخارجي قد بلغ 17.250 مليار دولار أمريكي حتى تاريخ 23

التأخر في مواجهة مشكلات الاقتصاد الهيكلية يشرحها متوسط نمو الاقتصاد الكويتي المتواضع البالغ 1.5% مقابل معدل 3.7% لدول المجلس الست للفترة ما بين 2010-2025، ومعه انكمش نصيبه في حجم الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي من 9.9% في بداية تلك الفترة، أي 2010، إلى 6.6% في نهايتها، أو عام 2025، أي ضعف مطلق للنمو وتأخر نسبي مقارنة مع شركائها. وقانون مكافحة التستر التجاري، حتى لو تجاوزنا أولويته، يفترض أن يقترن صدوره ببحث واسع حول حجم الظاهرة، والفرز بين الضار منها والنافع، ومثال الضار هو ذلك الذي يعمل بالاتجار بالبشر، والنافع هو القادر على خلق فرص عمل مواطنة مستدامة أو قادر على دفع ضرائب لتمويل المالية العامة من نشاط اقتصادي مستدام.

باختصار، كل مشروعات النمو النهضوي، من الصين الضخمة، إلى سنغافورة الصغيرة، أو تركيا الوسط، بدأت بالتعريف والعمل على البدء بالأولويات الكبرى للاقتصاد، وحققت نجاحات جوهرية، وعلم الاقتصاد لم يكن في يوم



لازال النفط يتمتع بصدارة الاستهلاك لمكونات الطاقة بنسبة 33.5% من إجمالي 30.9% انتاج الشرق الأوسط النفطي بلغ 31.116 مليون برميل يوميا بنسبة 30.9% في 2025



واستهلكت آسيا الباسيفيك نحو 38.5% من حجم الاستهلاك النفطي العالمي (الصين 16.8%، الهند 5.5%، اليابان 3.2%، وكوريا الجنوبية 2.7%)، بينما استهلكت أمريكا الشمالية نحو 22.9% (الولايات المتحدة الأمريكية 18.8%)، واستهلكت أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 18.4% (روسيا الاتحادية 3.5%).

وتنتج أمريكا الشمالية نحو 31.3% من حجم إنتاج الغاز الطبيعي العالمي، وتستهلك أمريكا الشمالية أقل مما تنتج من الغاز الطبيعي أي نحو 27.4% من حجم الاستهلاك العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 21.8%). وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 26.2% من حجم استهلاك الغاز الطبيعي العالمي (روسيا الاتحادية 11.5%)، بينما تنتج نحو 23.9% (روسيا الاتحادية 14.5%). وتستهلك آسيا الباسيفيك نحو 23.3% (الصين 10.6%)، وتنتج نحو 17.1% من حجم الإنتاج العالمي، وذلك يعني أن تركز استهلاك الغاز الطبيعي مازال أكبر في مواقع إنتاجه، خلافاً للنفط. تتفوق آسيا الباسيفيك على ما عداها بنصيب 79.8% من حجم إنتاج الفحم العالمي (الصين 51.5%). وتنتج أوروبا وكومنولث الدول المستقلة ما نسبته 10.6% من حجم إنتاج الفحم العالمي (روسيا الاتحادية 4.7%)، بينما تنتج أمريكا الشمالية ما نسبته 5.8% (الولايات المتحدة الأمريكية 5.3%). وتستهلك آسيا الباسيفيك ما نسبته 83.2% من حجم استهلاك الفحم العالمي (الصين 55.6%)، وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 7.7%، فيما تستهلك أمريكا الشمالية نحو 5.5%.

وختاماً، لا زال النفط يتمتع بصدارة الاستهلاك لمكونات الطاقة، فهو يستحوذ على نحو 33.5% من إجمالي، تاركا نحو 27.7% للفحم، ونحو 25.1% للغاز الطبيعي، ونحو 5.9% للطاقة المتجددة، و5.2% للطاقة الذرية ونحو 2.7% للطاقة المائية.

لسعر صرف الدينار الكويتي في يونيو 2026 مقابل الدولار الأمريكي نحو 307.220 فلس كويتي لكل دولار أمريكي، بانخفاض بلغ نحو 0.32% - مقارنةً بالمتوسط الشهري لشهر يونيو 2025 عندما بلغ نحو 306.247 فلس كويتي لكل دولار أمريكي.

بعض إحصاءات الطاقة 2025

يشير عدد 2025 المعنون تقرير إحصاءات الطاقة العالمي والصادر عن «Energy Institute» (يصدر سابقاً من شركة بريتيش بتروليوم BP) والمنشور على موقعهم الإلكتروني، إلى أن معدل استهلاك الطاقة العالمي في عام 2025 قد ارتفع بنحو 1.4%. وجميع مكونات استهلاك الطاقة في العالم قد ارتفعت في عام 2025 مقارنةً بمستوى عام 2024، إذ ارتفعت بنحو 9.9% للطاقة المتجددة، 1.3% للغاز الطبيعي، 1.1% للطاقة الذرية، 1.0% للنفط، 0.4% للفحم و0.1% للطاقة المائية.

وأنتجت منطقة الشرق الأوسط في عام 2025 ما نسبته 30.9% أي نحو 31.116 مليون برميل يوميا من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 100.590 مليون برميل يوميا. وكان نصيب السعودية من الانتاج نحو 11.3%، إيران 5.2%، العراق 4.4%، الإمارات 4.2% والكويت 2.8%. وأنتجت أمريكا الشمالية ما نسبته 28.8% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 20.9%)، وأنتجت كومنولث الدول المستقلة ما نسبته 13.6% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (روسيا الاتحادية 10.7%)، وأمريكا الجنوبية والوسطى ما نسبته 8.5% من حجم إنتاج النفط العالمي (البرازيل 3.9%)، وأنتجت آسيا الباسيفيك ما نسبته 7.3% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الصين 4.3%)، وأنتجت أفريقيا ما نسبته 7.6% من حجم الإنتاج النفطي العالمي، وأنتجت أوروبا ما نسبته 3.2% من حجم الإنتاج النفطي العالمي ونصيب النرويج 2.0%.

يوليو 2026، أو نحو 5.3 مليار دينار كويتي، ليلعب مستوى الدين العام الخارجي والمحلي نحو 8.6 مليار دينار كويتي أو نحو 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2026 قد بلغ نحو 54.752 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 52.5% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 3.057 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 5.9% عما كان عليه في نهاية يونيو 2025. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 20.347 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 37.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، بينما كانت نحو 19.579 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2025 وبنسبة نمو بلغت نحو 3.9%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 17.688 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 86.9% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 2.041 مليار دينار كويتي.

وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 11.088 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 20.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (10.535 مليار دينار كويتي نهاية يونيو 2025)، وبنسبة نمو بحدود 5.2%. وبلغت التسهيلات الائتمانية لشراء الأوراق المالية نحو 4.908 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 9.0% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (4.426 مليار دينار كويتي نهاية يونيو 2025)، ولقطاع التجارة نحو 3.511 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 6.4% (3.858 مليار دينار كويتي نهاية يونيو 2025)، ولقطاع الإنشاء نحو 2.786 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 5.1% (2.626 مليار دينار كويتي نهاية يونيو 2025)، ولقطاع الصناعة نحو 2.509 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 4.6% (2.266 مليار دينار كويتي نهاية يونيو 2025)، ولقطاع المؤسسات المالية غير البنوك نحو 1.817 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 3.3% (1.483 مليار دينار كويتي نهاية يونيو 2025).

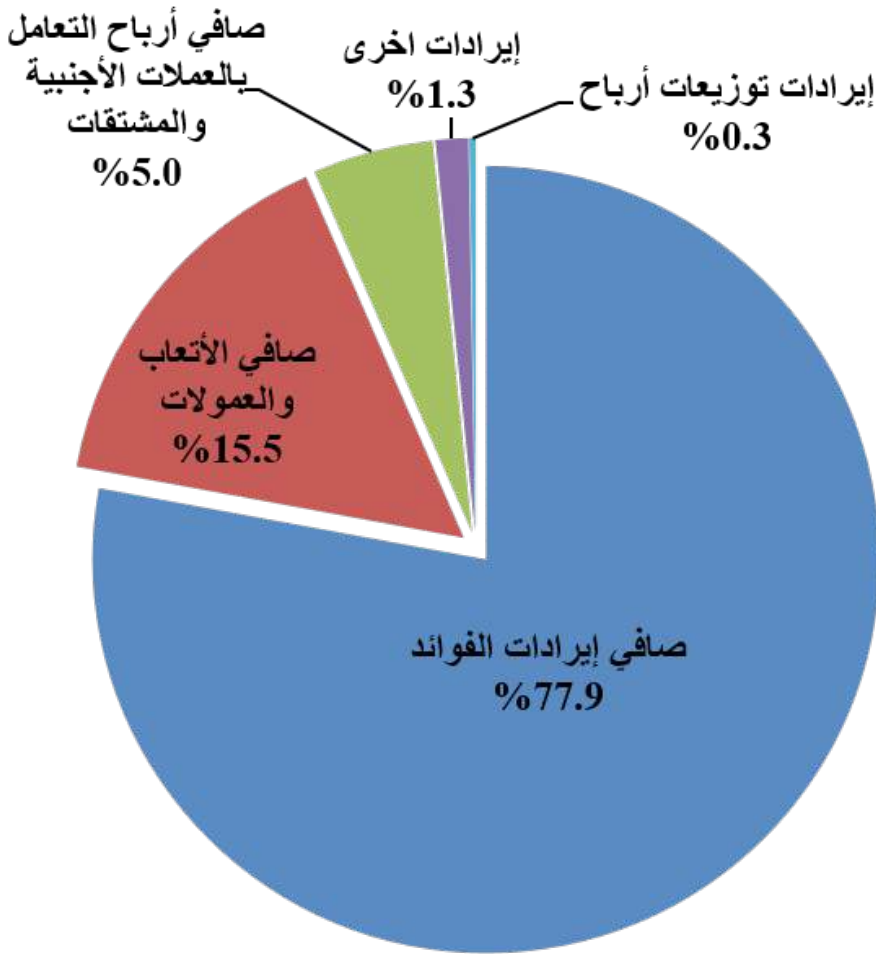
وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 56.164 مليار دينار كويتي وهو ما يمثل نحو 53.8% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 4.812 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو 9.4% عما كان عليه في نهاية يونيو 2025. ويخص عملاء القطاع الخاص نحو 40.992 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 73.0%، ويخص وداائع المؤسسات العامة نحو 9.536 مليار دينار كويتي، ويخص وداائع الحكومة نحو 5.637 مليار دينار كويتي، ونصيب وداائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 38.758 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 94.6%، وما يعادل نحو 2.234 مليار دينار كويتي بالعملة الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على وداائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي بنهاية يونيو 2026 مقارنةً بنهاية يونيو 2025، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على وداائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين. حيث بلغ الفرق نحو 0.817 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.846 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.818 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.825 نقطة لودائع 12 شهراً، بينما كان ذلك الفرق في نهاية يونيو 2025 نحو 0.885 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.932 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.932 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.917 نقطة لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري



نتائج بنك الخليج - النصف الأول 2026

إجمالي الإيرادات التشغيلية - النصف الأول 2026



مقارنة بنحو 26.2% للنصف الأول من العام الفائت. وتظهر البيانات المالية أن إجمالي الموجودات قد ارتفعت بما قيمته 395.4 مليون دينار كويتي أي بنحو 5.1%، ليصل إلى نحو 8.095 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 7.700 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025. وارتفع إجمالي الموجودات بنحو 794.8 مليون دينار

وأعلن بنك الخليج نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 27.4 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 3.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 14.1% مقارنة بنحو 24 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2025. ويعود الارتفاع في ربحية البنك، إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي للبنك.

وفي التفاصيل، بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 94.3 مليون دينار كويتي، بارتفاع بنحو 2.5 مليون دينار كويتي أو بنحو 2.7% مقارنة بنحو 91.8 مليون دينار كويتي في نهاية النصف الأول 2025. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 695 ألف دينار كويتي أو بنحو 1.0%، وصولاً إلى نحو 73.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 72.7 مليون دينار كويتي. وكذلك ارتفع بند صافي الأرباح والعمولات بنحو 1.7 مليون دينار كويتي ونسبة 13.3%، ليبلغ نحو 14.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 12.9 مليون دينار كويتي. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 3.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.0%، ليصل إلى نحو 50.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 46.9 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2025، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 53.7% مقابل نحو 51.1%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 4.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 24.7%-، لتصل إلى نحو 14.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 19.6 مليون دينار كويتي. وبذلك ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 29.1%



البيان	2026/06/30	2025/06/30	التغير		
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%	
مجموع الموجودات	8,095,097	7,300,312	794,785	10.9%	▲
مجموع المطلوبات	7,249,197	6,475,660	773,537	11.9%	▲
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	845,900	824,652	21,248	2.6%	▲
مجموع الإيرادات التشغيلية	94,274	91,753	2,521	2.7%	▲
مجموع المصروفات التشغيلية	50,652	46,880	3,772	8.0%	▲
المخصصات	14,786	19,624	-4,838	-24.7%	▼
الضرائب	1,403	1,210	193	16.0%	▲
صافي الربح	27,433	24,039	3,394	14.1%	▲
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	0.69%	0.65%			▲
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	6.5%	5.8%			▲
**العائد على معدل رأس المال	13.4%	12.3%			▲
ربحية السهم الواحد (فلس)	7	6	1	16.7%	▲
إقفال سعر السهم (فلس)	353	359	-6	-1.7%	▼
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	25.2	29.9			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.7	1.7			

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2026 على أساس سنوي. ** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية يونيو 2026.

ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 16.7% مقابل انخفاض سعر السهم بنحو 1.7%-. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.7 مرة للفترتين.

أن كان عند 5.8%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 7 فلس مقارنة بنحو 6 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 25.2 ضعف مقارنة بنحو 29.9 ضعف (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الرابع والثلاثون	الأسبوع الثالث والثلاثون	التغير
	26/08/2026	20/08/2026	%
عدد أيام التداول	4	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	719.6	714.1	0.8%
مؤشر السوق العام	8,894.4	8,818.3	0.9%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	389,234,507	472,889,994	
المعدل اليومي (د.ك)	97,308,627	94,577,999	2.9%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,460,171,869	1,786,588,545	
المعدل اليومي (أسهم)	365,042,967	357,317,709	2.2%
عدد الصفقات	106,684	117,686	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	26,671	23,537	13.3%

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي الشركات
بيت التمويل الكويتي	23,962,009	6.2%
البنك الأهلي الكويتي	18,505,571	4.8%
شركة ايضا للفنادق والمنتجعات	16,893,923	4.3%
شركة نقل و تجارة المواشي	16,819,113	4.3%
شركة عقارات الكويت	16,789,732	4.3%
الإجمالي	92,970,348	23.9%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي القطاعات
قطاع الخدمات المالية	127,388,242	32.7%
قطاع البنوك	68,037,244	17.5%
قطاع العقار	63,503,092	16.3%
قطاع الصناعة	43,459,040	11.2%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	28,474,613	7.3%

	الأسبوع الرابع والثلاثون	الأسبوع الثالث والثلاثون
	26/08/2026	20/08/2026
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	13	11
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	14	17
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	2	1
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (4 أيام تداول بمناسبة المولد النبوي الشريف) أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة ومؤشر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة والمؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي قد بلغت نحو 719.6 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 5.5 نقطة ونسبته 0.8% عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 18.0 نقطة أي ما يعادل 2.4%- عن إقفال نهاية عام 2025.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الأربعاء	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		2026/08/26	2026/08/20	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	814.0	795.0	2.4	903.2	(9.9)
2	بنك الخليج	371.3	374.4	(0.8)	352.6	5.3
3	البنك التجاري الكويتي	565.3	558.5	1.2	583.5	(3.1)
4	البنك الأهلي الكويتي	258.8	250.1	3.5	245.7	5.3
5	بنك الكويت الدولي	334.1	335.5	(0.4)	347.4	(3.8)
6	بنك برقان	326.7	330.2	(1.1)	361.3	(9.6)
7	بيت التمويل الكويتي	4,499.3	4,475.3	0.5	4,402.9	2.2
	قطاع البنوك	887.8	876.1	1.3	927.0	(4.2)
8	شركة التسهيلات التجارية	193.4	193.4	0.0	208.6	(7.3)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,469.6	1,478.0	(0.6)	1,778.8	(17.4)
10	شركة الاستثمارات الوطنية	337.2	330.9	1.9	380.0	(11.3)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	270.5	269.1	0.5	275.0	(1.6)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	128.4	101.8	26.1	93.1	37.9
	قطاع الاستثمار	319.6	314.2	1.7	351.1	(9.0)
13	شركة الكويت للتأمين	131.8	133.2	(1.1)	140.0	(5.9)
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,131.4	1,234.6	(8.4)	720.1	57.1
15	الشركة الأهلية للتأمين	333.3	340.3	(2.1)	363.3	(8.3)
16	شركة وربة للتأمين	214.4	210.6	1.8	220.7	(2.9)
	قطاع التأمين	359.2	379.1	(5.2)	300.2	19.7
17	شركة عقارات الكويت	821.1	758.4	8.3	840.2	(2.3)
18	شركة العقارات المتحدة	638.5	663.1	(3.7)	650.8	(1.9)
19	الشركة الوطنية العقارية	570.7	582.8	(2.1)	291.4	95.8
20	شركة الصالحية العقارية	1,794.9	1,841.7	(2.5)	1,827.7	(1.8)
	قطاع العقار	564.6	558.7	1.1	507.1	11.3
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	380.0	375.3	1.3	473.4	(19.7)
22	شركة أسمنت الكويت	589.4	610.5	(3.5)	640.7	(8.0)
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	687.8	683.5	0.6	839.3	(18.1)
	قطاع الصناعة	373.4	373.6	(0.1)	445.5	(16.2)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	849.9	850.6	(0.1)	941.6	(9.7)
25	شركة أجيليتني للمخازن العمومية	1,238.8	1,246.6	(0.6)	1,098.5	12.8
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,149.9	1,190.4	(3.4)	881.4	30.5
27	شركة سنرجي القابضة	123.7	117.8	5.0	107.9	14.6
	قطاع الخدمات	977.4	1,001.8	(2.4)	808.3	20.9
28	شركة نقل وتجارة المواشي	152.5	117.5	29.8	90.8	68.0
	قطاع الأغذية	451.8	443.3	1.9	436.8	3.4
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,030.1	1,030.1	0.0	1,000.7	2.9
	الشركات غير الكويتية	198.1	198.1	0.0	196.6	0.8
	مؤشر الشال	719.6	714.1	0.8	737.6	(2.4)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية

السؤال

هل تؤيد عودة
أداة الأجل والبيع
المستقبلية
إلى البورصة
من جديد؟نعم ☐لا ☐

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطابقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقيق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم

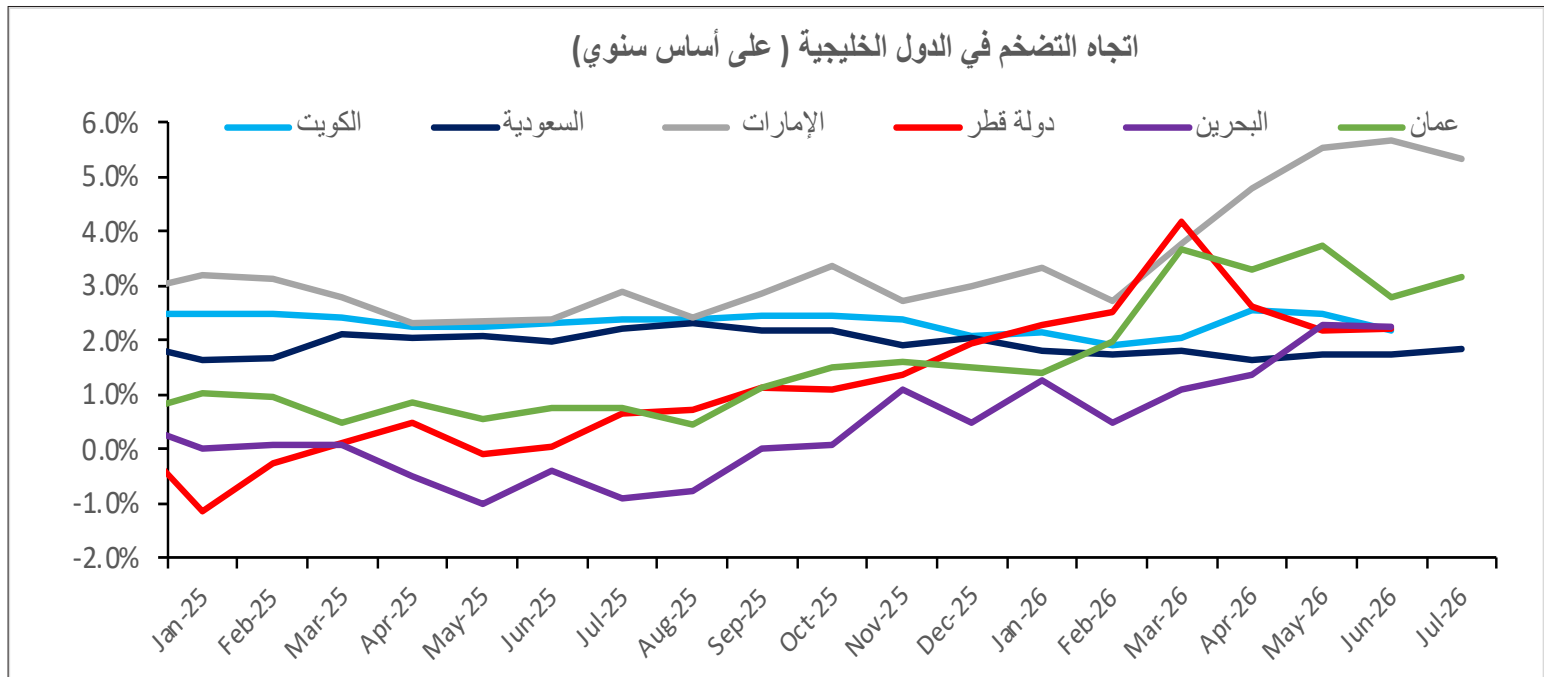
KAMCO INVEST

مخاوف من تدد الضغوط التضخمية العالمية

في ظل الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط

ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة

بنسبة 3.4% على أساس سنوي



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

تاريخ		الرقم				التضخم على أساس سنوي
2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021
1.2%	2.4%	-0.1%	0.9%	0.1%	0.1%	0.1%
2.5%	2.8%	2.4%	2.9%	3.6%	3.6%	3.6%
1.9%	1.7%	1.0%	0.6%	1.0%	1.0%	1.0%
2.5%	3.9%	0.6%	1.2%	3.1%	3.1%	3.1%
2.1%	2.3%	2.0%	1.5%	2.5%	2.5%	2.5%
2.0%	2.5%	1.3%	1.7%	1.6%	1.6%	1.6%
9.1%	11.9%	11.2%	13.9%	15.5%	15.5%	15.5%

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

وذلك على خلفية المخاوف المرتبطة بالطقس الحار والجاف في أجزاء من حزام الذرة في الولايات المتحدة، إلى جانب الآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار الطاقة في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية. كما ارتفعت أسعار الذرة الرفيعة عالمياً بالتوازي مع الزيادات المسجلة في أسعار الذرة في الولايات المتحدة. وتحسنت أسعار اللحوم العالمية في يوليو 2026، إذ ارتفع مؤشر الفاو لأسعار اللحوم بنسبة 0.8 في المائة على أساس سنوي ليلبغ في المتوسط 127.7 نقطة. وفي المقابل، تراجع المؤشر بنسبة 2.8 في المائة على أساس شهري خلال الفترة ذاتها، مسجلاً بذلك أول انخفاض له خلال العام 2026، في ظل تراجع الأسعار في جميع فئات اللحوم باستثناء لحوم الأغنام. وبصفة عامة، انخفضت أسعار لحوم الدواجن عالمياً مقارنة بيونيو 2026، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى انخفاض الأسعار في البرازيل في ظل وفرة الإمدادات المتاحة للتصدير. من جهة أخرى، بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار منتجات الألبان 116.2 نقطة في يوليو 2026، متراجعا بنسبة 0.7 في المائة على أساس شهري مقارنة بيونيو 2026، فيما ظل أقل بنسبة 24.8 في المائة عن مستواه المسجل في يوليو 2025. وسجلت أسعار مختلف منتجات الألبان تراجعاً هامشياً، في ظل انخفاض أسعار الزبدة والحليب المجفف، وهو ما فاق أثر التحسن المحدود الذي شهدته أسعار الأجبان. كما تراجعت أسعار الحليب المجفف منزوع الدسم بنسبة 3.3 في المائة مقارنة بيونيو 2026، نتيجة وفرة الإمدادات المخصصة للتصدير في الاتحاد الأوروبي وأوقيانوسيا، إلى جانب تراجع وتيرة الشراء عقب الارتفاعات السابقة التي شهدتها الأسعار، ما شكل ضغوطاً إضافية على الأسعار.

أسعار الفائدة ومعدلات التضخم في الدول الخليجية
من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم العالمي خلال العام 2026 بوتيرة معتدلة، مدفوعاً بزيادة تكاليف الطاقة المرتبطة بالصراعات الإقليمية، وارتفاع تكاليف الشحن، واستمرار القيود

السعودية، ظل معدل التضخم السنوي دون المستوى المرجعي البالغ 2 في المائة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1.8 في المائة على أساس سنوي في يوليو 2026. وفي الكويت، ظل مؤشر أسعار المستهلكين ضمن مستويات معتدلة، مرتفعاً بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2026، بدعم رئيسي من نمو أسعار الأغذية والمشروبات بوتيرة معتدلة. وفي المقابل، ارتفع معدل التضخم في عمان بنسبة 3.2 في المائة على أساس سنوي في يوليو 2026.

أسعار المواد الغذائية العالمية

شهدت أسعار الغذاء العالمية نمواً معتدلاً على أساس سنوي في يوليو 2026، كما سجلت ارتفاعاً على أساس شهري خلال الفترة ذاتها. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ارتفع مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 1.0 في المائة على أساس سنوي في يوليو 2026، إلا أنه ظل أقل بنسبة 18.2 في المائة مقارنة بمستويات الذروة التي سجلها في مارس 2022. وبصفة عامة، بلغ متوسط المؤشر 131.1 نقطة في يوليو 2026، بارتفاع بلغت نسبته 0.6 في المائة مقارنة بمتوسط يونيو 2026. ويعزى هذا النمو الشهري المحدود في المؤشر بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية. وسجل مؤشر الفاو لأسعار الحبوب 113.8 نقطة في المتوسط خلال شهر يوليو 2026، مرتفعاً بنسبة 6.9 في المائة على أساس سنوي. كما ارتفع المؤشر بنسبة 3.4 في المائة على أساس شهري، مدفوعاً بارتفاع أسعار القمح العالمية بنسبة 5.8 في المائة، لتصل إلى مستوى يفوق نظيره المسجل قبل عام بنسبة 9.9 في المائة، في ظل تصاعد المخاوف من استمرار اضطرابات تدفقات الصادرات عبر البحر الأسود وتضرر البنية التحتية المخصصة للتصدير. كما تفاقمت هذه الضغوط نتيجة لتأثير موجات الحر الأخيرة على إنتاجية المحاصيل في عدد من الدول الرئيسية المنتجة. وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار الذرة العالمية بنسبة 3.6 في المائة مقارنة بشهر يونيو 2026،

قال تقرير صادر عن «كامكو إنفست»: من المتوقع أن يؤدي استمرار الصراع في الشرق الأوسط إلى إبقاء الضغوط التضخمية العالمية عند مستويات مرتفعة، مع احتمال تصاعدها بصورة أكبر على المدى القصير. كما يرجح أن يؤدي تجدد المواجهات بين الولايات المتحدة وإيران بصورة متقطعة إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط، وإضعاف زخم النمو الاقتصادي العالمي، وتساعد الضغوط نحو رفع أسعار الفائدة. ووفقاً للبنك الدولي، قد يؤدي استمرار الصراع في الشرق الأوسط لفترة ممتدة إلى تضرر البنية التحتية النفطية، بما قد يعطل صادرات المنطقة من الأسمدة، التي تعد من المدخلات الأساسية للقطاع الزراعي، ويترتب عليه تداعيات ثانوية قد تدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع وتفاقم الضغوط التضخمية عالمياً. وقد أدت الحرب في الشرق الأوسط بالفعل إلى تعطيل ما نسبته 30 في المائة من الشحنات العالمية السنوية للأسمدة العابرة عبر مضيق هرمز، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن تدفع السياسات الرامية إلى احتواء الارتفاع المتسارع في معدلات التضخم نحو رفع أسعار الفائدة، بما قد يفضي بدوره إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. كما يرجح أن يكون للاضطرابات الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط تأثير واسع النطاق على واردات الطاقة لدول آسيا وأوروبا، لا سيما للاقتصادات الأكثر اعتماداً على إمدادات الطاقة القادمة من المنطقة.

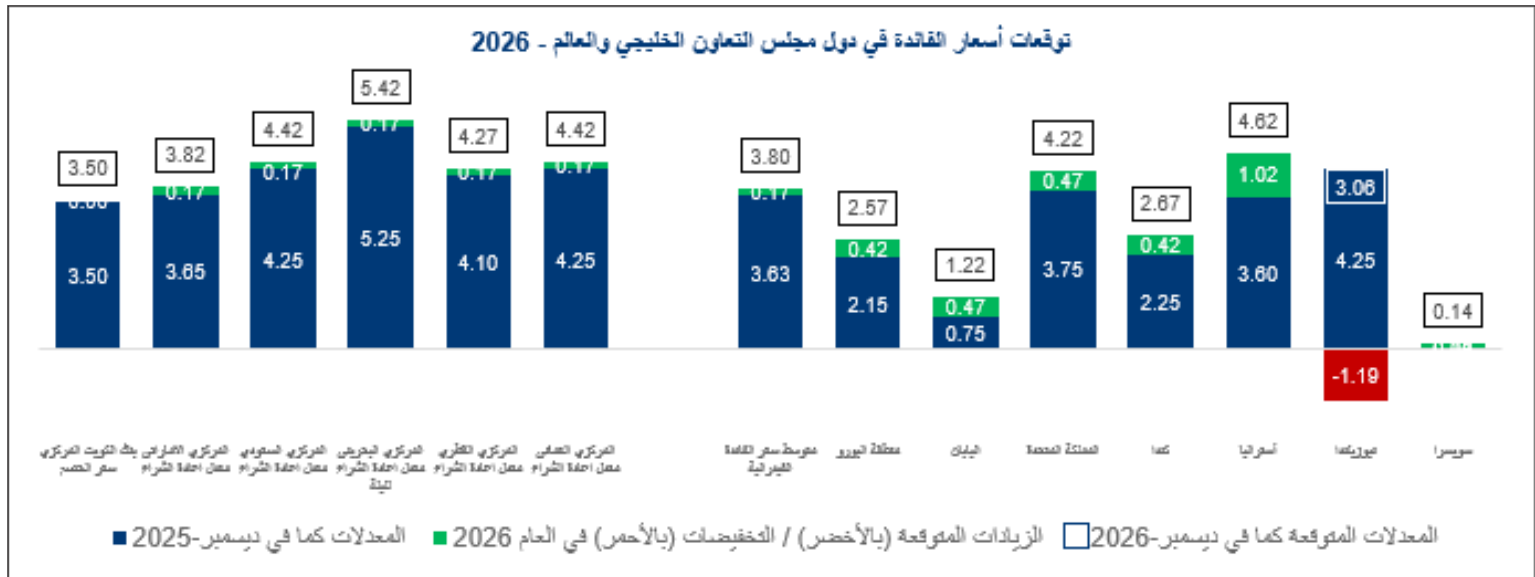
وفي الولايات المتحدة، ارتفع معدل التضخم بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي في يوليو 2026. ووفقاً لمكتب إحصاءات العمل الأمريكي، سجل مؤشر أسعار المستهلكين لجميع المستهلكين في المناطق الحضرية نمواً بنسبة 0.1 في المائة على أساس معدل موسمياً كما في يوليو 2026، بعد تراجعته بنسبة 0.4 في المائة في يونيو 2026. فيما كان الأداء مختلطاً بالنسبة لتوقعات السوق، حيث تطابق مؤشر أسعار المستهلكين مع التوقعات، بينما جاء مقياس الإنفاق الاستهلاكي الشخصي المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي أعلى قليلاً من المتوقع. وفي الوقت ذاته، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة، بنسبة 0.2 في المائة خلال شهر يوليو 2026. في المقابل، تراجعت أسعار الطاقة في الولايات المتحدة بنسبة 1.5 في المائة خلال شهر يوليو 2026، بعد انخفاضها بنسبة 5.7 في المائة في يونيو 2026. إلا أن أسعار الطاقة سجلت ارتفاعاً بنسبة 14.7 في المائة على أساس سنوي، في أعقاب المكاسب القوية التي شهدتها خلال الأشهر السابقة من العام، بما في ذلك قفزة بنسبة 10.9 في المائة في مارس 2026، عقب اندلاع الحرب مع إيران مباشرة. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط إلى إبقاء مخاطر تجدد الضغوط التضخمية قائمة. كما ارتفعت أسعار كل من الغذاء والسكن في الولايات المتحدة بنسبة 0.1 في المائة في يوليو 2026.

وفي الاتحاد الأوروبي، بلغ معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو 2.9 في المائة في يوليو 2026، مرتفعاً من نسبة 2.8 في المائة في يونيو 2026، ومتوافقاً مع توقعات السوق، وذلك وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروبستات). كما ارتفع معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي ككل إلى 3 في المائة في يوليو 2026، مقابل نسبة 2.9 في المائة في يونيو 2026. وفي المقابل، كان معدل التضخم السنوي قد بلغ 2 في المائة في منطقة اليورو و2.4 في المائة في الاتحاد الأوروبي في يوليو 2025. ويستمر الصراع في الشرق الأوسط والارتفاع الحاد في تكاليف الطاقة يمثلان أبرز العوامل المحفزة للتضخم في الاتحاد الأوروبي في يوليو 2026، في ظل اعتماد دول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة على واردات الطاقة.

أما في الدول الخليجية، فقد ظلت معدلات التضخم عند مستويات معتدلة على مدار شهري يونيو ويوليو 2026، وذلك على الرغم من التقلبات التي شهدتها أسعار النفط والغاز على خلفية استمرار الصراع بين الولايات المتحدة وإيران. وفي

معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو بلغ 2.9%

ارتفاع التضخم العالمي خلال 2026 سيكون بوتيرة معتدلة مدفوعاً بتكاليف الطاقة والشحن والصراعات الإقليمية



المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

أُسعار مجموعة النقل بنسبة 2.2 في المائة، تلتها مجموعة الأغذية والمشروبات بزيادة بلغت نسبتها 1.0 في المائة، في حين تراجعت أسعار مجموعة الملابس بنسبة 0.4 في المائة.

البحرين

ارتفع معدل التضخم في البحرين بنسبة 2.3 في المائة في يونيو 2026، فيما أنهى مؤشر أسعار المستهلكين العام الشهر مغلقاً عند مستوى 103.7 نقطة. وعلى أساس شهري، سجل المؤشر ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.9 في المائة خلال الشهر. وظل التضخم في البحرين ضمن مستويات معتدلة على الرغم من تأثر اقتصاد المملكة بدرجة ملحوظة بحالة عدم الاستقرار الحادة الناجمة عن الحرب في المنطقة. وجاء الارتفاع السنوي المعتدل في معدل التضخم مدفوعاً بصفة رئيسية بالزيادات المسجلة في أربعة من أصل اثني عشر مؤشراً فرعياً ضمن مؤشر أسعار المستهلكين العام. وسجلت مجموعة النقل أكبر وتيرة ارتفاع، إذ زادت بنسبة 10.6 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2026، تلتها مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ومجموعة التعليم، اللتان سجلتا ارتفاعاً سنوياً بنسبة 5.8 في المائة و2.8 في المائة، على التوالي، خلال الفترة ذاتها. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في البحرين بنسبة 0.9 في المائة في يونيو 2026 مقارنةً بمayo 2026. وسجلت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً بنسبة 6.5 في المائة على أساس شهري، فيما ارتفعت أسعار مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0.7 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، سجلت خمسة من أصل اثني عشر مؤشراً ضمن مؤشر أسعار المستهلكين في البحرين تراجعاً على أساس شهري في يونيو 2026، تصدرها انخفاض مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.1 في المائة، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى الاضطرابات المختلفة الناجمة عن الحرب السائدة في المنطقة.

عمان

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في عمان بنسبة 3.2 في المائة على أساس سنوي في يوليو 2026، مسجلاً أعلى معدل نمو على مستوى الدول الخليجية خلال الشهر. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بالزيادات الملحوظة التي شهدتها بعض المجموعات ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية التي (+7.3 في المائة على أساس سنوي)، ومجموعة النقل (+6.5 في المائة). وجاء نمو مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية على نطاق واسع، إذ سجلت معظم مكوناتها ارتفاعاً في يوليو 2026 مقارنةً بالشهر ذاته من العام السابق، بدعم رئيسي من القفزة التي شهدتها أسعار الخضروات. كما ارتفعت أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.3 في المائة على أساس سنوي في يوليو 2026، فيما سجلت مجموعة المطاعم زيادة بنسبة 3.5 في المائة خلال الفترة ذاتها. وعلى أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في عمان ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.7 في المائة في يوليو 2026. وجاء هذا النمو المعتدل مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.7 في المائة على أساس شهري، إلى جانب زيادة أسعار مجموعة النقل بنسبة 2.2 في المائة خلال الفترة ذاتها.

هامشياً بنسبة 0.2 في المائة في يوليو 2026 مقارنةً بيونيو 2026. وارتفعت أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.9 في المائة على أساس شهري، مدفوعة بصفة رئيسية بزيادة أسعار مجموعة الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.1 في المائة. وتلا ذلك ارتفاع أسعار مجموعة المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 0.5 في المائة على أساس شهري، ثم مجموعة الترفيه والرياضة والثقافة التي سجلت زيادة بنسبة 0.4 في المائة. في المقابل، تراجعت أسعار مجموعة العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنسبة 1 في المائة على أساس شهري، ما ساهم في إبقاء نمو مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة عند مستويات محدودة خلال الشهر.

الإمارات العربية المتحدة

سجل مؤشر أسعار المستهلك في دبي نمواً بنسبة 5.3 في المائة على أساس سنوي في يوليو 2026، مقارنةً بذروة النمو البالغة 5.7 في المائة في يونيو 2026، متأثراً بالاضطرابات الناجمة عن الحرب الأمريكية الإيرانية، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية المستوردة. ويعزى نمو مؤشر أسعار المستهلك في دبي إلى ارتفاع الأسعار في قطاعات فرعية محددة، بما في ذلك قطاع النقل الذي ارتفع بنسبة 11.9 في المائة على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة قدرها 41.4 في المائة في تكاليف النقل الجوي للركاب. علاوة على ذلك، كان قطاع الأغذية والمشروبات من بين المحركات الرئيسية للنمو، حيث سجل نمواً بنسبة 7.8 في المائة على أساس سنوي خلال يوليو 2026، مدعوماً بضغط العرض المتبقية. وسجل قطاع الإسكان والمرافق زيادة بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي، محافظاً على أهميته كمساهم رئيسي في ميزانيات الأسر في دبي. في الوقت نفسه، تسارعت أسعار قطاعي المطاعم والفنادق بنسبة 4.5 في المائة على أساس سنوي خلال يوليو 2026. أما فيما يتعلق بالأداء الشهري، فقد كان أداء مؤشر أسعار المستهلكين في دبي ضعيفاً، حيث تحسن بشكل طفيف بنسبة 0.1 في المائة فقط خلال يوليو 2026.

قطر

ارتفع معدل التضخم في قطر بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2026، فيما سجل زيادة هامشية بنسبة 0.1 في المائة على أساس شهري مقارنةً بمayo 2026. وعلى أساس سنوي، أظهرت البيانات ارتفاع أسعار سبع مجموعات رئيسية، تصدرتها مجموعة الأغذية والمشروبات التي سجلت زيادة بنسبة 12.7 في المائة، تلتها مجموعة الملابس والأحذية بارتفاع بلغت نسبته 5.0 في المائة في يونيو 2026. كما سجلت بعض المجموعات الأخرى ذات الثقل الوزني الكبير نمواً معتدلاً خلال الشهر، من بينها مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز التي ارتفعت بنسبة 2.7 في المائة، ومجموعة التعليم التي سجلت زيادة بنسبة 2.1 في المائة. وفي المقابل، تراجعت أسعار مجموعة الترفيه والثقافة بصورة ملحوظة بنسبة 7.0 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2026، فيما انخفضت أسعار مجموعة النقل بنسبة 0.9 في المائة خلال الفترة ذاتها. وعلى أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلكين في قطر ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع

على سلاسل الإمداد. وفي هذا السياق، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للتضخم العالمي بمقدار 30 نقطة أساس مقارنةً بتقديراته الصادرة في أبريل 2026، لتصل إلى 4.7 في المائة، قبل أن يتراجع المعدل إلى 3.9 في المائة في العام 2027. وفي الولايات المتحدة، أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه في يوليو 2026 ضمن النطاق الحالي البالغ 3.5 في المائة إلى 3.75 في المائة، على الرغم من تصاعد المخاوف بشأن الضغوط التضخمية. إلا أن التوقعات بشأن احتمال رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لتكاليف الاقتراض خلال اجتماع السياسة النقدية المقرر عقده في سبتمبر 2026 أخذت في التزايد. من جهة أخرى، رفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة بمقدار 25 نقطة أساس في يونيو 2026. وبناءً على ذلك، ارتفعت أسعار الفائدة على تسهيلات الإيداع وعمليات إعادة التمويل الرئيسية وتسهيلات الإقراض الهامشي إلى 2.25 في المائة و2.40 في المائة و2.65 في المائة، على التوالي. إلا أن البنك المركزي الأوروبي أبقى أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعه في يوليو 2026. وعلى صعيد الدول الخليجية، واصلت البنوك المركزية مواكبة تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال العام 2026، إذ أقيمت بدورها أسعار الفائدة دون تغيير خلال الأشهر السبعة الأولى من العام.

الكويت

تشير أحدث قراءة لمؤشر أسعار المستهلكين في الكويت لشهر يونيو 2026 إلى ارتفاعه بنسبة 2.2 في المائة على أساس سنوي، فيما ظل المؤشر مستقراً دون تغيير على أساس شهري خلال الفترة ذاتها. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة مؤشر الأغذية والمشروبات بنسبة 5.6 في المائة، وهو ثاني أكبر المؤشرات الفرعية من حيث الثقل الوزني. وسجل مؤشر الخدمات والسلع المتنوعة أعلى معدل نمو سنوي في يونيو 2026 بارتفاع بلغت نسبته 5.8 في المائة، في حين ارتفع مؤشر خدمات السكن، ذي الثقل الوزني الأكبر ضمن مكونات المؤشر، بنسبة 0.2 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر. كما سجل ثلاثة عشر من أصل أربعة عشر مؤشراً قطاعياً نمواً خلال الفترة ذاتها. وارتفعت أسعار مجموعة النقل بنسبة 4.8 في المائة خلال شهر يونيو 2026، فيما سجلت أسعار مجموعة الملابس والأحذية زيادة بنسبة 0.9 في المائة. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.2 في المائة مقارنةً بالشهر السابق، مدفوعة بصفة رئيسية بزيادة أسعار مجموعة الحبوب والخبز ومجموعة اللحوم والدواجن. وفي المقابل، ظلت أسعار مجموعة السجائر والتبغ مستقرة دون تغيير خلال الشهر. كما ارتفعت أسعار مجموعة خدمات السكن بنسبة 0.1 في المائة، نتيجة زيادة أسعار خدمات الصيانة والإصلاح.

السعودية

ظل معدل التضخم العام في السعودية مستقراً خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2026، بمتوسط بلغ 1.8 في المائة، أي دون مستوى 2 في المائة. وسجل مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.8 في المائة في يوليو 2026 مقارنةً بـ يوليو 2025. وجاء هذا النمو المعتدل مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، إذ سجلت الإيجارات الفعلية للسكن ارتفاعاً بنسبة 4.2 في المائة على أساس سنوي. وتلا ذلك ارتفاع أسعار مجموعة العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنسبة 2.9 في المائة، مدفوعة بزيادة أسعار الأمتعة الشخصية الأخرى بنسبة 11.1 في المائة، بدعم من قفزة أسعار المجوهرات والساعات بنسبة 12.0 في المائة. كما سجلت مجموعة الترفيه والرياضة والثقافة نمواً قوياً بنسبة 2.4 في المائة على أساس سنوي، بدعم من ارتفاع أسعار مجموعة عروض العطلات بنسبة 3.7 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، تراجعت أسعار مجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية وخدمات الصيانة الدورية للمنزل بصورة هامشية بنسبة 0.5 في المائة على أساس سنوي، فيما انخفضت أسعار مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0.4 في المائة. وعلى أساس شهري، سجل معدل التضخم في السعودية ارتفاعاً

تقرير سوق العقار المحلي الربع الثاني 2026

استقرار نسب الإشغال في العقار الاستثماري بين 88% إلى 92%

متوسط السعر التأجيري للمتر المربع الصناعي للدور الأرضي 26.5 دينار وللميزانين 4.0 بالشويخ

التجاري للدور الأرضي 29.1 دينار بنهاية الربع الثاني 2026، ويصل المتوسط في مدينة الكويت بمحافظة العاصمة إلى 39 دينار للمتر المربع ، وفي منطقة حولي يصل إلى 30 دينار وفي السالمية إلى 35 دينار. ويسجل في منطقة الفروانية أيضاً 35 ديناراً، بينما في خيطان يسجل 31 دينار بنهاية الربع الثاني 2026.

يبلغ متوسط إيجار المتر المربع من العقار التجاري في الميزانين 13.3 دينار بنهاية الربع الثاني 2026 على مستوى المحافظات، ويصل في بعض مناطق محافظة العاصمة إلى 16.5 دينار، وفي المناطق التجارية في منطقة حولي يبلغ المتوسط 14 دينار، فيما يبلغ 15 دينار في السالمية، في حين يبلغ متوسط السعر في مناطق الفحيحيل 13.8 دينار، ويقل عن ذلك في منطقة المنقف مسجلاً 12 دينار، ويسجل في منطقة الفروانية 15 دينار.

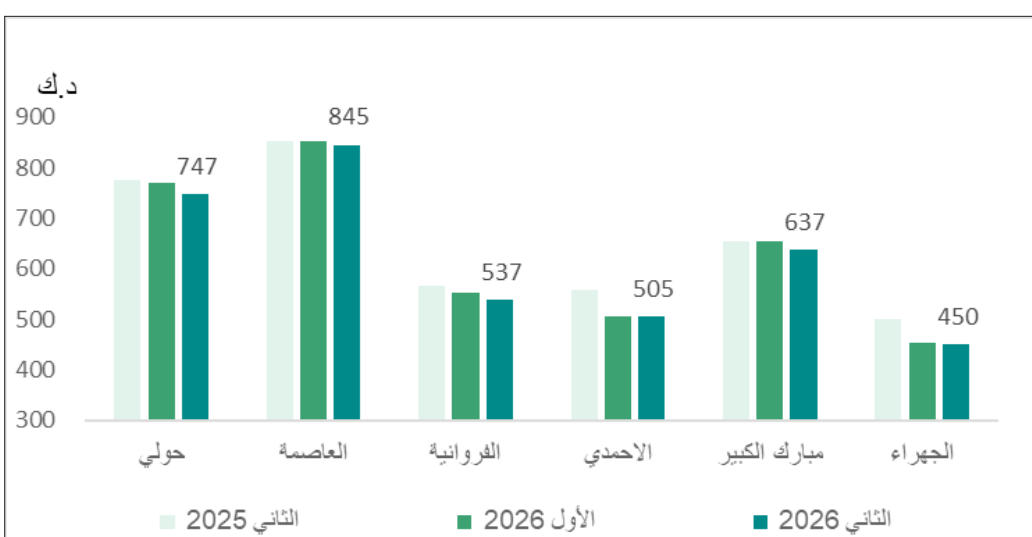
تختلف القيمة الإيجارية في المكاتب حسب الموقع ونوعية التشطيب وما يقدمه من خدمات للمستأجرين ورواد العقار ، حيث يسجل المتوسط 9.3 دينار للمتر المربع بنهاية الربع الثاني 2026 على مستوى المحافظات ، ويصل متوسط الإيجار في مدينة الكويت بمحافظة العاصمة 13.5 دينار، ويصل في منطقة حولي إلى 9 دينار ، وفي السالمية يسجل المتوسط 9.3 دينار، وفي منطقة الفروانية 8.5 دينار ، كما يصل في منطقة الفحيحيل إلى 8.5 دينار للمتر المربع بنهاية الربع الثاني 2026.

قيمة إيجارات القسائم الصناعية:

يصل متوسط السعر التأجيري للمتر المربع الصناعي إلى 5 دينار للسرداب في منطقة الشويخ الصناعية بنهاية الربع الثاني 2026 ، في حين يسجل للدور الأرضي 26.5 دينار وللميزانين 4.0 دينار، وفي منطقة الري للسرداب يسجل المتوسط 4.5 دينار، فيما يصل إلى 26.5 دينار للدور الأرضي وللميزانين 4.5 دينار.

تختلف الأسعار باختلاف المواقع وباقي المميزات الأخرى والمساحة، ويبلغ متوسط سعر المتر التأجيري في منطقة العارضية (المخازن) للسرداب 4.5 دينار وللميزانين ، أما للدور الأرضي 8 دينار بنهاية الربع الثاني 2026 ، بينما في منطقة العارضية (الحرفية) يسجل للسرداب 8 دينار ويسجل للدور الأرضي 24.8 دينار وللميزانين 5.5 دينار، كما يبلغ المتر في منطقة شرق الأحمدية للسرداب أو للميزانين 3.5 دينار ويصل للدور الأرضي إلى 15.3 دينار، وتصل القيمة الإيجارية للمتر في منطقة الفحيحيل الصناعية للسرداب إلى 4 دينار بنهاية الربع الثاني 2026 وترتفع عن ذلك للمتر المربع في الدور الأرضي حيث تصل إلى 22 دينار فيما تصل إلى 4.5 للميزانين.

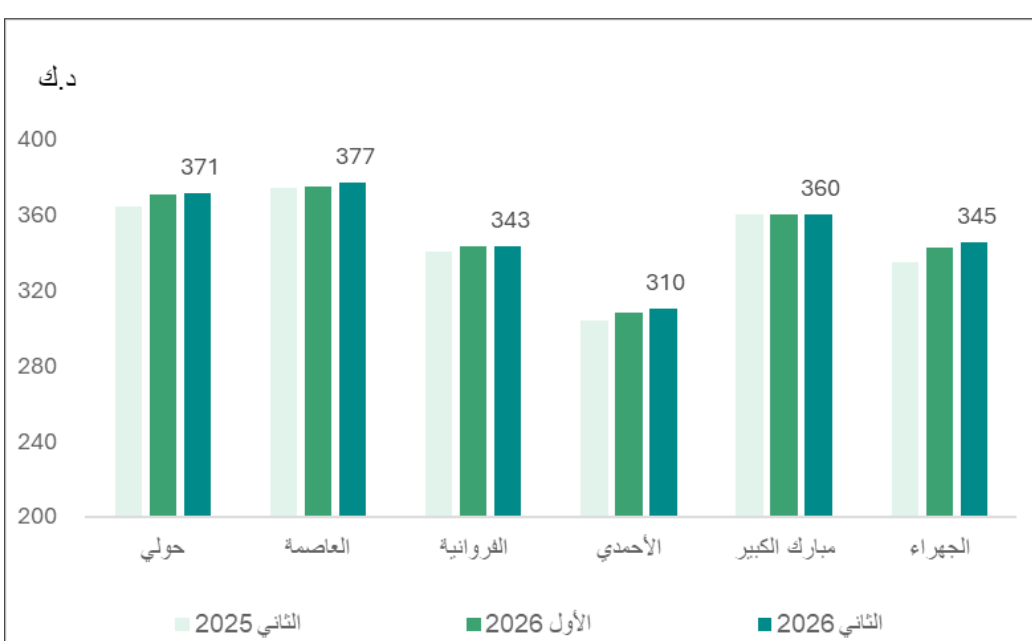
رسم بياني (50) متوسط القيمة الإيجارية للسكن الخاص



المصدر: بيت التمويل الكويتي

القيمة الإيجارية للسكن الخاص في دولة الكويت

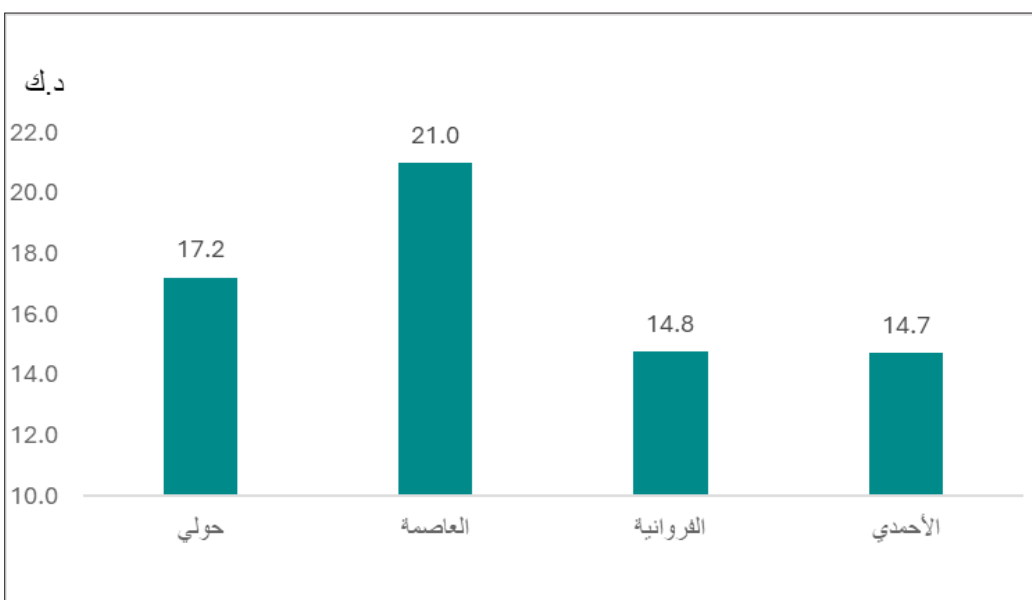
رسم بياني (51) متوسط القيمة الإيجارية للعقار الاستثماري



المصدر: بيت التمويل الكويتي

القيمة الإيجارية للسكن الاستثماري في دولة الكويت

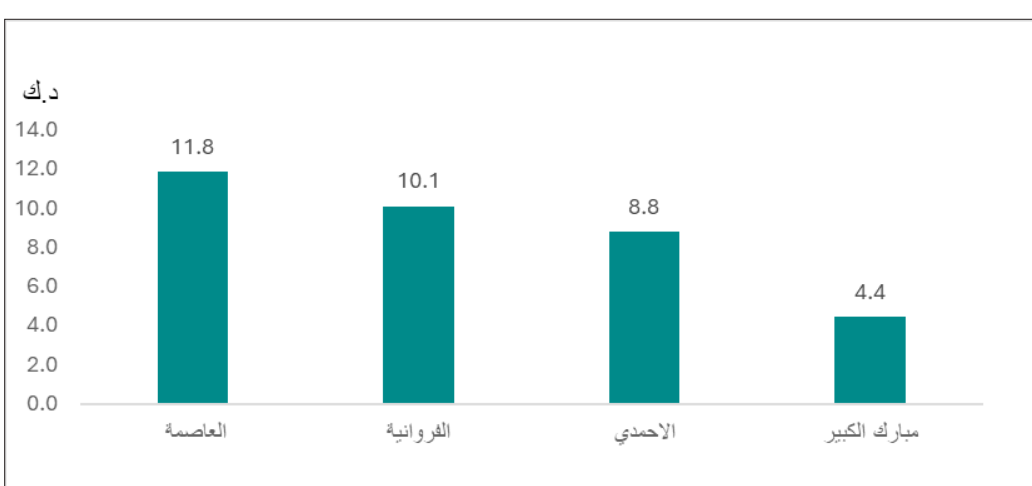
رسم بياني (52) متوسط القيمة الإيجارية للمتر المربع في العقار التجاري



المصدر: بيت التمويل الكويتي

القيمة الإيجارية في العقارات التجارية

رسم بياني (53) متوسط القيمة الإيجارية في المتر المربع من القسائم الصناعية



المصدر: بيت التمويل الكويتي

قال تقرير عقاري صادر عن بيت التمويل الكويتي "بيتك" : شهد متوسط القيم الإيجارية في الربع الثاني 2026 انخفاضا طفيفا لبعض مناطق السكن الخاص في المحافظات على أساس سنوي ، وفي ظل التراجع المحدود في أسعار السكن الخاص يلاحظ انخفاض طفيف في القيمة الإيجارية في أغلب مواقع هذه الفئة من العقارات ، كما أن انتظار تخصيص الطلبات الإسكانية شجع اتجاه شريحة كبيرة من المواطنين إلى تأجير السكن الخاص ، مما أدى إلى زيادة المعروض منه، في ظل قوة الطلب على المناطق القريبة من مقار العمل والتسوق التي حفزت طلب المستأجرين على هذه الفئة من العقارات.

انخفض متوسط القيمة الإيجارية في السكن الخاص مساحة 400 متر على مستوى المحافظات مسجلاً 679 دينار بنهاية الربع الثاني 2026 بانخفاض ربع سنوي طفيف نسبته 1.9% ، كما شهد انخفاضا بنسبة 3.1% على أساس سنوي، ويصل المتوسط في محافظة العاصمة إلى 845 دينار بانخفاض سنوي نسبته 0.9% ، ويبلغ في محافظة حولي 747 دينار بانخفاض سنوي محدود نسبته 3.5% . وفي محافظة الفروانية تصل القيمة الإيجارية إلى 537 دينار منخفضة بنسبة 5.2% على أساس سنوي ، وفي محافظة مبارك الكبير يبلغ متوسط القيمة الإيجارية 637 دينار لذات المساحة بانخفاض 2.6% على أساس سنوي ، ويبلغ متوسط القيمة الإيجارية في محافظة الأحمدية 505 دينار، أما في محافظة الجهراء يبلغ متوسط السعر 450 دينار.

قيمة إيجارات السكن الاستثماري:

يصل متوسط القيمة الإيجارية للشقة في مناطق العقارات الاستثمارية على مستوى المحافظات إلى حدود 350 دينار بنهاية الربع الثاني 2026 بزيادة طفيفة نسبتها 0.4% على أساس ربع سنوي ، فيما شهد هذا المؤشر زيادة 1.3% على أساس سنوي، وتفاوتت نسب الزيادة السنوية لمتوسط القيمة الإيجارية بين المناطق والمحافظات، ففي محافظة العاصمة سجل متوسط الإيجار 377 دينار مرتفعاً 0.8% على أساس سنوي. بينما يبلغ في محافظة حولي 371 دينار ، أعلى بنسبة 1.9% على أساس سنوي. تصل القيمة الإيجارية في محافظة الفروانية إلى 343 دينار أي أعلى بنسبة 0.7% على أساس سنوي، بينما يسجل متوسط الإيجار في محافظة الأحمدية حدود 310 دينار بزيادة سنوية نسبتها 2.0% ، ويصل متوسط الإيجار في محافظة مبارك الكبير إلى 360 دينار دون تغير سنوي ، وفي محافظة الجهراء يسجل المتوسط 345 دينار بزيادة نسبتها 3.0% على أساس سنوي.

قيمة إيجارات العقارات التجارية:

سجل متوسط قيمة إيجار المتر

في إطار جهوده المستمرة لتعزيز بنيته التحتية الرقمية وإثراء التجربة المصرفية لعملائه

KIB يحقق سلسلة إنجازات رقمية في الخدمات المصرفية للأفراد خلال النصف الأول من 2026

2025.

وخلال النصف الأول من هذا العام، سجلت شبكة أجهزة السحب الآلي لـ KIB أعلى مستوى تاريخي في قيمة العمليات، حيث بلغت عمليات السحب النقدي 65 مليون دينار كويتي، وإيداعات إجمالية بلغت 23 مليون دينار كويتي. ويؤكد هذا الأداء القياسي الأهمية المتزايدة للبنية التحتية للخدمات الذاتية للبنك في تزويد العملاء بسبل وصول سهلة ومريحة لإنجاز عملياتهم المصرفية الأساسية في كافة أنحاء الكويت.

وأشار الخريف إلى أن توسيع منافذ الخدمة المباشرة والإلكترونية للبنك يأتي ضمن منهجية متكاملة لخدمة العملاء أينما كانوا، وتزويدهم بالمرونة الكافية لاختيار القنوات المصرفية الأنسب لاحتياجاتهم وتطلعاتهم.

دعم العملاء على مدار الساعة وزخم عبر منصات التواصل الاجتماعي

واصل KIB تركيزه على تقديم الدعم والتجاوب السريع عبر مجموعة متنوعة من منصات التواصل. واستقبل مركز الاتصال في البنك نحو 152,000 مكالمة خلال النصف الأول من العام، بمتوسط يبلغ نحو 25,000 مكالمة شهرياً. وبلغ إجمالي التفاعلات عبر الخدمة الصوتية المخصصة 15,000 تفاعل، في حين بلغت مكالمات الفيديو عبر أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM) نحو 13,500 مكالمة، ما يعكس كفاءة هذه الخدمات وسرعتها.

وفي إطار حرصه على توفير وصول آمن وموثوق لخدماته على مدار الساعة، يتيح البنك قنوات متعددة للاتصال المباشر، شملت خدمة المحادثة الفورية (Live Chat) والمحادثة عبر الفيديو المتاحتين من خلال تطبيق "KIB موبايل" والموقع الإلكتروني (www.kib.com.kw)، إلى جانب خدمة الاتصال بالبنك عبر تطبيق "ك-واتساب".

ولم تقتصر منظومة التواصل على الخدمات المباشرة فحسب، بل امتدت لتشمل شبكات التواصل الاجتماعي للبنك، والتي سجلت نحو 15 ألف تفاعل خلال الفترة نفسها. وجاء هذا النجاح مدفوعاً بإطلاق محتوى توعوي يهدف إلى شرح المنتجات والخدمات، ونشر الثقافة المالية، وتقديم رؤى تحليلية حول القطاع المصرفي، وذلك عبر وسائل مبتكرة وميسرة تناسب التطور في متابعة المحتوى الرقمي.

وتؤكد هذه النتائج المتميزة خلال النصف الأول من العام التزام "KIB" المتواصل بتطوير بنيته التحتية الرقمية، وتوسيع نطاق خدماته المصرفية المبتكرة لتلبية تطلعات العملاء، مستنداً في ذلك إلى استراتيجيته المصرفية الشاملة للارتقاء بتجربة العميل وترسيخ دوره كشريك مالي موثوق، بما يجسد شعاره المؤسسي «بنك للحياة».



نواف الخريف

تصفح التطبيق أوضح وأسهل على العملاء، إلى جانب تحسين وتبسيط خطوات فتح الحساب وتسجيل العملاء الجدد (Onboarding)، ناهيك عن تحديث الميزات المتاحة ضمن تطبيق «WAGE» الخاص بفئة العمال.

كما وسّع البنك نطاق خدمات التحويلات المالية المحلية والدولية، مما جعل إنجاز التحويلات الرقمية أكثر سهولة ومرونة للعملاء، بالإضافة إلى إطلاقه النسخة المحدثه والشاملة من برنامج المكافآت والتي دمجت بين الاسترداد النقدي والمكافآت في منصة رقمية موحدة. شهدت حركة التحويلات المالية عبر البنك تسارعاً لافتاً خلال هذه الفترة، إذ استأثرت خدمة «ومض» بالنصيب الأكبر بإنجاز أكثر من 660 ألف عملية، فيما سجلت إجمالي عمليات «ويسترن يونيون» نحو 107 آلاف دينار كويتي، وبلغت قيمة التحويلات عبر خدمة «التحويل السريع» (789 Fast Transfer) ألف دينار.

وفي هذا الصدد، أشار الخريف إلى أن إتاحة باقة متكاملة من الخدمات عبر تطبيق الهواتف الذكية وتسهيل الإجراءات، أسهما بشكل مباشر في تقليص الاعتماد على الفروع التقليدية، وتوفير تجربة مصرفية آمنة تتيح للعملاء إتمام عملياتهم المصرفية بمنتهى السهولة وعلى مدار الساعة.

انتشار أوسع في جميع أنحاء الكويت

في إطار جهوده الرامية إلى إتاحة الخدمات المصرفية لشريحة أوسع من العملاء بمختلف فئاتهم، وسّع KIB شبكة أجهزة السحب الآلي التابعة له على مستوى البلاد، حيث بلغ عددها 141 جهازاً خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ 125 جهازاً خلال الفترة ذاتها من عام

حققت الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي (KIB) سلسلة من الإنجازات الملموسة خلال النصف الأول من عام 2026، في خطوة تؤكد التزام البنك الراسخ بمواكبة التحول الرقمي وتكثيف استثماراته في تطوير بنيته التحتية، بما يعزز منظومة خدماته الموجهة للعملاء.

وتأتي هذه النجاحات ثمرة لتطبيق البنك أحدث المعايير العالمية في ابتكار المنتجات المصرفية، واستجابته السريعة لمتطلبات السوق وتطورات التكنولوجيا الناشئة، حيث أطلقت الإدارة حزمة من الخدمات الجديدة وعززت كفاءة قنواتها الرقمية، لتتيح للعملاء حلولاً مالية متكاملة تتسم بالسرعة، والسهولة، والراحة في إدارة حساباتهم. وتترجم هذه الخطوة مكانة KIB بين المؤسسات المصرفية الرائدة في الكويت، كما تعكس حرصه المستمر على تقديم تجربة مصرفية مبتكرة تعيد تعريف مفهوم خدمة العملاء وترتقي بتطلعاتهم.

وتعقيباً على هذه الإنجازات، أكد نائب المدير العام للإدارة المصرفية للأفراد في KIB، نواف الخريف، حرص البنك على مواصلة الاستثمار في تطوير قدراته الرقمية والارتقاء بدمج الحلول التقنية ضمن بنيته التشغيلية، بما يواكب التحولات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية. وأوضح الخريف قائلاً: «في ظل التغير المستمر في أنماط حياة العملاء وتساعد تطلعاتهم، نضع في صدارة أولوياتنا تحويل هذه المتغيرات إلى حلول مصرفية عملية تمنح العملاء مرونة أكبر وتنوعاً أشمل يعزز من إدارة عملياتهم المالية بكل سهولة ويسر».

وأضاف الخريف أن تصورات العملاء، إلى جانب نتائج الدراسات التحليلية الدورية التي يجريها القطاع لواقع السوق، تشكّل الركيزة الأساسية في تصميم وتطوير محافظ المنتجات والخدمات، مبيّناً أن البنك، ومن خلال قراءته الدقيقة لاتجاهات القطاع المصرفي ومتابعته المباشرة لاحتياجات مختلف شرائح العملاء، يستمر في ابتكار حلول نوعية تعزز القيمة المضافة للعملاء وتثري تجربتهم المصرفية الشاملة.

مزید من المميزات في تطبيق «KIB موبايل» وتنامي إقبال العملاء

خلال النصف الأول من عام 2026، تضاعف عدد الحسابات المصرفية المفتوحة عبر تطبيق «KIB موبايل» مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025. كما شهدت عمليات فتح الودائع الاستثمارية المنجزة عبر التطبيق نمواً بمقدار الضعف، في مؤشر يعكس الثقة المتنامية للعملاء بالحلول الرقمية التي يقدمها البنك، ويبرهن على نجاح الميزات المبتكرة التي تم إطلاقها مؤخراً.

وقد عملت الإدارة المصرفية للأفراد على تطوير البنية الرقمية للتطبيق وتوسيع نطاق خدماته المتاحة، حيث أُناحت ميزة الإصدار الفوري للبطاقات الائتمانية مقابل ضمان نقدي، وجعلت

خدمة تمويل أجهزة نقاط البيع تحوّل المبيعات إلى فرص نمو

«الوطني» يواصل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بحلول مصرفية وتمويلية متكاملة تعزز توسعها

حلول تواكب الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات ضمن 4 باقات: الأساسية والبرونزية والفضية والذهبية



تطبيق الشروط والأحكام



باقات أعمال خاصة



تمويل أجهزة نقاط البيع



حساب تحت الطلب 1.25% اليومي من الوطني

دعم متخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر فريق من مسؤولي العلاقات ذوي الخبرة في القطاع

دعم متخصص

ولا تقتصر الخدمات المصرفية للأعمال التي يقدمها «الوطني» على الحلول التمويلية والمصرفية فحسب، بل تمتد إلى توفير دعم متخصص من خلال فريق من مسؤولي ومديري العلاقات ذوي الخبرة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والذين يمتلكون فهماً عميقاً لاحتياجات هذا القطاع والتحديات التي يواجهها.

ويعمل هؤلاء المتخصصون على مساعدة العملاء في تحديد الحلول والخدمات الأنسب لطبيعة أعمالهم وأهدافهم المستقبلية، بما يضمن حصولهم على تجربة مصرفية أكثر فعالية وقدرة على تلبية احتياجاتهم المتغيرة مع نمو عملياتهم وتوسعها.

ويعكس هذا النهج التزام بنك الكويت الوطني بتقديم قيمة حقيقية تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية، من خلال بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء قائمة على الفهم العميق لاحتياجاتهم وتوفير الحلول التي تدعم نجاحهم واستدامة نموهم.

ويؤكد بنك الكويت الوطني أن استراتيجيته في قطاع الخدمات المصرفية للأعمال ترتكز على دعم الشركات

يواصل بنك الكويت الوطني ترسيخ ريادته في مجال الخدمات المصرفية للأعمال من خلال تقديم منظومة متكاملة من الحلول المصرفية والتمويلية المصممة خصيصاً لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق نمو مستدام، انطلاقاً من إيمانه بأن نجاح الأعمال لا يقاس فقط بحجم المبيعات التي تحققها، بل بقدرتها على تحويل تلك المبيعات إلى فرص جديدة للتوسع والتطوير وتعزيز القدرة التنافسية.

وفي ظل الدور الحيوي الذي تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، يواصل البنك تطوير خدماته وحلوله المبتكرة بما يواكب احتياجات هذا القطاع الحيوي ويمنح أصحاب الأعمال الأدوات اللازمة لإدارة أعمالهم بكفاءة أكبر، وتعزيز مرونتهم التشغيلية، والاستفادة من الفرص المتاحة للنمو والتوسع.

وتجسد الخدمات المصرفية للأعمال التي يوفرها «الوطني» هذه الرؤية من خلال تقديم منظومة متكاملة تجمع بين حلول المدفوعات والتمويل والخدمات المصرفية اليومية والدعم المتخصص تحت سقف واحد، بما يساعد أصحاب الأعمال على التركيز على تنمية مشاريعهم وتحقيق أهدافهم المستقبلية بثقة.

POS Financing

وانطلاقاً من حرصه على توفير حلول تمويلية تستند إلى الأداء الحقيقي للأعمال، يقدم بنك الكويت الوطني خدمة تمويل أجهزة نقاط البيع (POS Financing)، التي تتيح للعملاء المؤهلين الحصول على تمويل يتراوح بين 10 آلاف و30 ألف دينار كويتي، استناداً إلى حجم المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع التابعة للبنك خلال الاثني عشر شهراً السابقة.

ويعكس هذا الحل مفهوماً متطوراً للتمويل، حيث تصبح المبيعات اليومية مؤشراً على قوة النشاط التجاري وإمكاناته المستقبلية، بما يتيح لأصحاب الأعمال الاستفادة من نجاحهم التشغيلي للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ خططهم التوسعية دون الحاجة إلى إجراءات معقدة أو حلول تمويلية تقليدية قد لا تتناسب مع طبيعة الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وللاستفادة من هذه الخدمة، يشترط أن يكون لدى العميل جهاز نقاط بيع نشط تابع لبنك الكويت الوطني وأن يكون قد حقق مبيعات لا تقل عن 50 ألف دينار كويتي عبر أجهزة نقاط البيع خلال الاثني عشر شهراً الماضية. ويتم تنفيذ طلب التمويل خلال 5 أيام عمل كحد أقصى من تاريخ استكمال المستندات وتقديم الطلب بصورة صحيحة.

ويمكن الاستفادة من التمويل في تلبية العديد من الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية، بما في ذلك التوسع وافتتاح فروع جديدة، وشراء المعدات والتجهيزات، وزيادة المخزون، وتحسين إدارة التدفقات النقدية، وتغطية المصروفات التشغيلية اليومية، الأمر الذي يمنح الشركات مرونة أكبر وقدرة أعلى على الاستفادة من فرص النمو ومواكبة متطلبات السوق المتغيرة.

وإدراكاً منه لاختلاف احتياجات الشركات باختلاف أحجامها ومراحل نموها، يوفر بنك الكويت الوطني من خلال الخدمات المصرفية للأعمال أربع باقات اشتراك مرنة هي: الأساسية والبرونزية والفضية والذهبية، بما يتيح لأصحاب الأعمال اختيار الباقة التي تتناسب مع حجم نشاطهم التجاري ومستوى عملياتهم واحتياجاتهم المصرفية.

وتتم تصميم هذه الباقات لتبسيط العمليات المصرفية اليومية وتعزيز الكفاءة التشغيلية للشركات، حيث توفر مجموعة من الخدمات والمزايا التي تتطور بالتوازي مع نمو الأعمال وتوسعها، بما يضمن حصول كل شركة على الحلول التي تتناسب مع متطلباتها الفعلية.

وتشمل الباقات مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأعمال، من بينها أجهزة نقاط البيع، وخدمات تحويل الرواتب، والتحويلات المحلية، والبطاقات الائتمانية للشركات، والبطاقات مسبقة الدفع، إضافة إلى مزايا إضافية تختلف وفقاً للباقة المختارة، بما يمنح العملاء المرونة اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تلي احتياجاتهم التشغيلية والمالية في كل مرحلة من مراحل نمو أعمالهم.

كما تتيح الباقات للعملاء الاستفادة من حلول مصرفية متطورة قابلة للتوسع، بما يواكب تطور أعمالهم ويمنحهم تجربة مصرفية أكثر سهولة وكفاءة، بدءاً من الشركات الناشئة وحتى الشركات التي تشهد نمواً متسارعاً في عملياتها وأنشطتها.

دراسة حديثة تكشف عن القيمة الغذائية لحبوب لقاح النحل

المجددي: تختلف أنواع حبوب اللقاح وتركيباتها بحسب مصادرها النباتية والجغرافية

للجسم بحسب نوع العنصر ومصدر حبوب اللقاح. وأضاف المجددي أن هذه النتائج تعزز النظر إلى حبوب لقاح النحل باعتبارها منتجًا نحلّيًا ذا قيمة غذائية ووظيفية، مع ضرورة التأكيد أن تركيبها يختلف باختلاف المصادر النباتية والمناطق الجغرافية التي يجمع منها النحل اللقاح، وهو ما يفسر وجود تفاوت في مكوناتها الغذائية من عينة إلى أخرى. وأوضح أن نتائج الدراسات العلمية الحالية تدعم القيمة الغذائية والإمكانات الوظيفية لحبوب لقاح النحل، مع التأكيد على أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات السريرية على الإنسان لتحديد فوائدها الصحية بصورة أكثر دقة. المصدر العلمي:

Mutlu, C., Aylanc, V., & Vilas-Boas, M. (2025). Bee Pollen as a Dietary Mineral Source: In Vitro Bioaccessibility and Health Risk Evaluation. :Molecules, 30(13), 2745. DOI

أشار خبير إنتاج العسل وتربية النحل، ومدير شركة معجزة الشفاء، محمد قاسم المجددي، إلى أن دراسة علمية حديثة نُشرت عام 2025 في مجلة Molecules كشفت عن القيمة الغذائية لحبوب لقاح النحل، ولا سيما باعتبارها مصدرًا طبيعيًا لعدد من المعادن والعناصر المعززة والمفيدة. وأوضح المجددي أن الدراسة، التي حللت سبع عينات من حبوب لقاح النحل مختلفة المصادر النباتية والجغرافية، رصدت وجود مجموعة من المعادن، من أبرزها البوتاسيوم والمغنيسيوم والكالسيوم والحديد والمنغنيز والزنك والنحاس، كما بحثت في مدى قابلية هذه العناصر للإتاحة والامتصاص خلال عملية الهضم.

وأشار إلى أن أهمية الدراسة لا تقتصر على تحديد محتوى حبوب اللقاح من المعادن، وإنما امتدت إلى دراسة قابليتها الحيوية للامتصاص، حيث أظهرت النتائج تفاوتًا في إتاحة المعادن



عطالورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



تحدي الأجيال... كيف تؤمن العائلات ثرواتها وإرثها التجاري في عصر التحولات الاقتصادية؟



إلى مشاركة الممارسات التي طُورت في أسواق قد تكون الشركات العائلية فيها قطعت شوطاً أطول في دورة انتقال القيادة.

الحوكمة وصنع القرار: من يملك حق الحسم؟

يحدد التقرير الحوكمة الرسمية باعتبارها ركيزة أساسية أخرى للمؤسسات العائلية عبر الأجيال، إلى جانب التخطيط لنقل القيادة. ويسلط الضوء على آليات متعددة، مثل اتفاقيات المساهمين، والقواعد المنظمة لنقل الملكية والسيطرة، وحقوق الخروج، وإجراءات تسوية النزاعات، بالإضافة إلى مشاركة أطراف خارجية.

ويؤكد تنفيذيو «غولدمان ساكس» أنهم يلاحظون تحولات في كيفية تعاطي العملاء مع هذه الهياكل والآليات.

وفي هذا السياق، أوضحت دا غاما كامبوس أن بعض العائلات تتجه بشكل متزايد نحو إشراك تنفيذيين من الخارج، ومديرين مستقلين، وأطراف خارجية أخرى ضمن هياكل صنع القرار. وقالت: «ما لاحظته مؤخراً وبشكل غير رسمي هو تزايد إدراج أشكال مختلفة من الأطراف الخارجية في عملية اتخاذ القرار».

ومن جانبه، يرى مولان أن الهدف الأوسع لا يكمن في فرض نموذج حوكمة واحد، بل في تشجيع العائلات على التفكير في الحوكمة والتخطيط المسبق قبل أن تصبح الخلافات أكثر صعوبة في الحل.

وأضاف «أعتقد أن ما نحاول تشجيعه في جميع هذه الحالات هو الالتزام بالتخطيط وتطبيق الحوكمة».

أسواق المال: كيف يُمَوِّل النمو المستقبلي؟

يتناول التقرير أيضاً كيفية استخدام الشركات العائلية لرأس المال بشكل استراتيجي بالتزامن مع توسع أعمالها؛ إذ يشير «غولدمان ساكس» إلى إمكانية دراسة خيارات تمويلية متنوعة، تشمل التمويل المصرفي التجاري، ومجمعات رأس المال الخاص، ورأس المال الاستثماري الخارجي، مع الموازنة الدقيقة لتأثير ورود رؤوس الأموال الخارجية على هيكل الملكية والحوكمة.

وتكتسب هذه القضية أهمية متزايدة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتجه أعداد متزايدة من الشركات المدعومة عائلياً نحو الاستفادة من عمق أسواق المال والطرح العام للأسهم. وتتضمن الأمثلة الحديثة في هذا الصدد مجموعة «الموسى الصحية» التي طرحت 30% من رأس مالها في اكتتاب عام أولي عام 2024 لترفع 449 مليون دولار، وشركة «سبينيس» المملوكة بأغلبية لعائلة البواردي، التي جمعت 375 مليون دولار عبر اكتتابها العام في دبي عام 2024.

مُدَارَة داخل وخارج دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يُخصص جزء كبير منها عادة للقطاع العقاري والشركات غير المدرجة، وفقاً لـ «إي واي».

وفي هذا الصدد، يرى تنفيذيو «غولدمان ساكس» أن التقاطع بين المشاريع العائلية والأجندات الاقتصادية الوطنية يُعد أحد أبرز الفوارق التي تميز منطقة الخليج عن أسواق الشركات العائلية الأكثر نضجاً.

من جانبه، أوضح روب مولان، الرئيس المشارك لإدارة الثروات الخاصة بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا في «غولدمان ساكس»، لـ فوربس الشرق الأوسط، أن العائلات الخليجية باتت تنظر بشكل متزايد إلى أعمالها ضمن سياق التحول الاقتصادي طويل الأجل للمنطقة، لا سيما مع مواصلة الحكومات تنفيذ أجندات التنويع الاقتصادي.

معادلة الخلافة: من يمسك بزمام القيادة؟

في جوهر تقرير «غولدمان ساكس» تبرز فكرة أساسية مفادها أن التخطيط للتعاقب الإداري لا يمكن إرجاؤه حتى لحظة الانتقال الوشيكة.

ويوصي التقرير العائلات باختيار القادة في وقت مبكر وبشكل مدروس، عبر خطط رسمية تعالج مشاركة أفراد العائلة، وفلسفة القيادة، والاستعانة بالرؤساء التنفيذيين من خارج العائلة، وإدارة النزاعات المحتملة. كما يؤكد التقرير أنه لا يوجد نموذج واحد لعملية التحول بين الأجيال؛ إذ تحتفظ بعض العائلات بالسيطرة بالكامل داخل نطاق العائلة، بينما تستعين عائلات أخرى برؤساء تنفيذيين من الخارج أو تتبنى نماذج قيادة هجينة.

وتكتسب هذه الرسالة أهمية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث وصلت العديد من الشركات إلى أجيال توسع فيها عدد أصحاب المصالح من أفراد العائلة بشكل كبير. وأظهرت دراسة ركزت على المنطقة أعدها مجلس الشركات العائلية الخليجية بالتعاون مع شركة «مكاني» أن أكثر من نصف الشركات العائلية في المنطقة تمر حالياً بمرحلة الانتقال من الجيل الثاني إلى الجيل الثالث.

وفي هذا الصدد، أوضحت دا غاما كامبوس أن مركزية اتخاذ القرار قد تصبح أكثر تعقيداً مع انتقال العائلات إلى الجيلين الثالث والرابع.

وأضافت «عندما تصل العائلات إلى الجيلين الثالث والرابع، يكون هناك العديد من الأفراد المختلفين داخل العائلة. ومن ثم، فإن وضع بعض آليات الحوكمة التي توفر إطاراً عاماً لعملية الانتقال يُعد أمراً في غاية الأهمية».

من جانبه، أشار مولان إلى أن المنطقة تستفيد بشكل متزايد من الخبرات العالمية؛ حيث يسعى «غولدمان ساكس»

لتتضاءل الحدود بين بناء الإمبراطوريات التجارية والحفاظ على استدامتها، ليصبح البقاء على قيد الحياة عبر الأجيال التحدي الأكبر الذي يواجه الشركات العائلية اليوم.

وفي وقتٍ لم تعد فيه عملية «الخلافة والتعاقب الإداري» مجرد حدث عابر يُسلم بين عشية وضحاها، بل مساراً حيويًا متطوراً يتشكل مع حركة الأسواق، جاء أحدث تقرير صادر عن «غولدمان ساكس» بعنوان «تكريم الإرث والاستعداد للمستقبل: دليل عمل حديث للشركات العائلية» ليرسم خريطة طريق جديدة.

التقرير يؤكد أن إعادة ترتيب البيت الداخلي للعائلات الاستثمارية يمر حتماً عبر حل المعادلة المعقدة بين أربعة أركان رئيسية: القيادة، الملكية، إدارة رأس المال، والسيطرة. وتكتسب هذه القضية أهمية بالغة بالنظر إلى حجم الحصص والمخاطر؛ إذ تمثل الشركات التي تمتلك فيها العائلات 20% على الأقل من رأس المال أو حقوق التصويت نحو 70% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، و60% تقريباً من إجمالي التوظيف عالمياً، وفقاً للأرقام الواردة في تقرير «غولدمان ساكس». ورغم هذه الأهمية، يظل الحفاظ على تركيز الملكية العائلية وتحقيق النجاح التجاري عبر الأجيال المتعاقبة تحدياً كبيراً.

الخليج.. نموذج فريد وركيزة اقتصادية

في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، يُطبق هذا الدليل العالمي ضمن بيئة اقتصادية فائقة الديناميكية.

وفي تصريحات خاصة لـ فوربس الشرق الأوسط، قالت لوسي دا غاما كامبوس، رئيسة قسم إدارة الثروات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط في «غولدمان ساكس» «إن حجم ونفوذ المجموعات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي يُعد أمراً فريداً من نوعه؛ فهي تشكل ركائز اقتصادية رئيسية للمنطقة».

وأشارت دا غاما كامبوس إلى اتساع نطاق أداء الشركات العائلية الخليجية عبر قطاعات متعددة تشمل اللوجستيات، والإنشاءات، والرعاية الصحية، فضلاً عن تأثير التحول الاقتصادي الذي تقوده الحكومات على كيفية تعاطي العائلات مع أعمالها ورؤوس أموالها.

ويعكس حجم الثروات العائلية في المنطقة الأهمية الجوهرية لهذا التحول؛ إذ تشير تقديرات شركة «إي واي» إلى أن نحو 300 مكتب عائلي في دول مجلس التعاون الخليجي تدير أصولاً تبلغ قيمتها نحو 270 مليار دولار، استناداً إلى بيانات الأصول المدارة لعام 2023. في حين يتراوح إجمالي أصول إدارة الثروات في المنطقة بين 960 مليار دولار و1.19 تريليون دولار. وتتضمن أصول المكاتب العائلية استثمارات

بنك قطر الوطني : تراجع الحاجة إلى مزيد من رفع أسعار الفائدة في منطقة اليورو

إلى خفض توقعاتهم للنمو، إذ تراجعت التوقعات المتفق عليها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام الجاري من 1.2% قبل بدء التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران إلى 0.6%. ورجح التقرير أيضا أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي إلى تقليص الضغوط التضخمية الأساسية من خلال إضعاف الطلب في الاقتصاد ككل. وفي ظل هذه المعطيات، فإن أي تشديد نقدي إضافي قد ينطوي على مخاطر الضغط دون مبرر على اقتصاد هش بالفعل. أما العامل الثالث، فيرتبط بموقف صناع السياسة النقدية، إذ تشير البيانات والتصريحات الأخيرة الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي إلى تزايد ارتياحهم لفكرة الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير.

وذكر التقرير أن مجلس محافظي البنك أكد، خلال اجتماعه في يونيو الماضي، مواصلة اتباع نهج يعتمد على البيانات، مع تقييم التطورات الاقتصادية في كل اجتماع على حدة، دون الالتزام مسبقا بمسار محدد لأسعار الفائدة الأساسية.

ولفت إلى أن هذا التوجه تعزز خلال المنتدى السنوي للبنك المركزي الأوروبي حول شؤون البنوك المركزية، الذي عُقد في مدينة سينترا البرتغالية، بمشاركة محافظي البنوك المركزية والأكاديميين والمشاركين في الأسواق المالية لمناقشة آفاق الاقتصاد العالمي والتحديات التي تواجه السياسة النقدية.

وأبرز التقرير إشارة كريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، خلال المنتدى، إلى أن المخاطر المرتبطة بالتضخم والنمو أصبحت أكثر توازنا بوجه عام، فيما أشار أعضاء آخرون في مجلس المحافظين إلى ملاءمة اتباع نهج الترقب والانتظار. كما أبدى بعض أعضاء المجلس استعدادهم للإبقاء على أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير، شريطة أن تواصل البيانات الواردة تأكيد تراجع مخاطر التضخم.

وفي ضوء هذه التصريحات، خلاص التقرير إلى أن مجلس المحافظين أصبح يركز بصورة متزايدة على تقييم البيانات الاقتصادية الواردة وتطورات التضخم والنمو، بدلا من الاستعداد لزيادة جديدة وقريبة في أسعار الفائدة الأساسية.

وفي ضوء هذه المخاطر، رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على الودائع بمقدار 25 نقطة أساس في يونيو الماضي، لمنع ما كان يُنظر إليه في البداية على أنه صدمة مؤقتة في قطاع الطاقة من التحول إلى مشكلة تضخمية أوسع نطاقا. ورأى التقرير أن السياسة النقدية نجحت حتى الآن في احتواء هذه الآثار، ما لم يحدث ارتفاع إضافي وكبير في أسعار الطاقة لفترة طويلة.

وناقش البنك ثلاثة عوامل رئيسية تدعم هذا التقييم، أولها تراجع مخاطر التضخم التي دفعت البنك المركزي الأوروبي إلى رفع أسعار الفائدة في يونيو الماضي.

ونوه إلى أن بيانات التضخم الأخيرة أظهرت محدودية انتقال ارتفاع تكاليف الطاقة إلى الاقتصاد، رغم استمرار التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران.

ولفت إلى أن التضخم الكلي والأساسي في يونيو الماضي جاءا دون التوقعات، في حين واصل نمو الأجور اعتداله، بما حد من مخاطر انتقال ارتفاع تكاليف الطاقة إلى بقية مكونات الاقتصاد. وأشار بنك قطر الوطني في تقريره إلى أن معدلات مقايضة التضخم باليورو، وهي مقياس قائم على السوق لتوقعات المستثمرين بشأن التضخم، تراجعت إلى ما دون المعدل المستهدف للبنك المركزي الأوروبي البالغ 2% خلال العام المقبل.

واعتبر أن هذه التطورات تعزز التوقعات بأن تكون صدمة التضخم مؤقتة، بما يضعف بدرجة كبيرة مبررات مواصلة تشديد السياسة النقدية.

وفيما يتعلق بالعامل الثاني، رأى البنك أن ضعف توقعات النمو في منطقة اليورو عزز بدوره مبررات عدم إجراء مزيد من الزيادات في أسعار الفائدة الأساسية إذ ظل نشاط الأعمال ضعيفا، مع بقاء مؤشر مديري المشتريات المركب، الذي يجمع بين قطاعي التصنيع والخدمات، دون مستوى 50 نقطة، الفاصل بين التوسع والانكماش، خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأشار إلى أن استمرار ضعف النشاط الاقتصادي دفع المحللين

رجح بنك قطر الوطني QNB تراجع الحاجة إلى مواصلة تشديد السياسة النقدية من جانب البنك المركزي الأوروبي، في ظل انحسار مخاطر انتقال صدمة أسعار الطاقة إلى التضخم، وضعف توقعات النمو في منطقة اليورو، وتحول خطاب مسؤولي البنك المركزي نحو الترقب وتقييم البيانات قبل اتخاذ أي خطوات جديدة بشأن أسعار الفائدة.

وأوضح البنك في تقريره الأسبوعي أنه في حال عدم حدوث صدمة تضخمية جديدة، أو استمرار ضغوط الأسعار الأساسية لفترة أطول من المتوقع، فمن المرجح أن تمثل زيادة أسعار الفائدة في يونيو الماضي نهاية دورة التشديد النقدي للبنك المركزي الأوروبي، مع احتمال بقاء أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير خلال ما تبقى من العام.

وذكر التقرير أن البنك المركزي الأوروبي كان يتجه منذ بداية العام إلى الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير طوال عام 2026، مستندا في ذلك إلى نجاح عملية خفض التضخم، إذ تراجع معدل التضخم إلى مستوى قريب من نسبة 2% المستهدفة من قبل البنك، بينما بلغ سعر الفائدة على الودائع 2%، وهو مستوى يعتبر محايدا على نطاق واسع.

واعتبر البنك أن التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران غير هذه التوقعات بشكل مفاجئ، إذ أدت الاضطرابات الحادة في الإمدادات والقيود المفروضة على حركة الشحن عبر مضيق هرمز إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز الطبيعي، مما دفع التضخم مجددا إلى مستوى يتجاوز المعدل المستهدف.

ولفت التقرير إلى أن صناع السياسات أصبحوا يشعرون بقلق متزايد من احتمال انتقال تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى، بما يسهم في بقاء التضخم مرتفعا لفترة طويلة من خلال التأثيرات الثانوية.

وأشار إلى تأثر منطقة اليورو بدرجة كبيرة بارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، إذ لا يشكل الغاز حصة كبيرة من واردات الطاقة لديها فحسب، بل يُعد أيضا عاملا رئيسيا في تحديد الأسعار في أسواق الكهرباء.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

A photograph of the Muscat Securities Market building, a large white structure with arched windows and a flagpole flying the Omani flag. In the foreground, a black sign with gold lettering reads "Muscat Securities Market" and "سوق مسقط للأوراق المالية". A curved digital display above the sign shows "AOFS" and "0.204".

وجاءت أوكيو للاستكشاف والإنتاج في المركز الثاني بأرباح صافية بلغت 199 مليون ريال عُُماني، مقابل 166.6 مليون ريال عُُماني خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، مسجلة

وفي المقابل، شهد النصف الأول من العام الجاري انخفاضاً في عدد الشركات التي سجلت خسائر إلى 12 شركة، مقابل 14 شركة خلال النصف الأول من العام الماضي، إلا أن قيمة الخسائر المسجلة ارتفعت من 7 ملايين ريال عُُماني إلى 37.8 مليون ريال عُُماني، وشكلت خسائر السواوي للطاقة والباطنة للطاقة، البالغة 34.4 مليون ريال عُُماني، نحو 90.8% من إجمالي الخسائر المسجلة.

وحل بنك مسقط في المركز الثالث بأرباح بلغت نحو 137.5 مليون ريال عُُماني، مقابل 125.8 مليون ريال عُُماني في النصف الأول من العام الماضي. وأوضح البنك أن الأداء المالي الذي حققه جاء بالتزامن مع مواصلة تنفيذ أولوياته الاستراتيجية طويلة الأجل، مع التركيز على تعزيز أعماله الأساسية، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية، ودعم القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني بما يتماشى مع مستهدفات رؤية «عُمان 2040».

The image displays four identical black glass perfume bottles with white labels, arranged in a row. Each bottle has a black spray nozzle. The labels contain the following text:

- Bottle 1 (Left):**

عود
باتشولي
خشب الصندل

خنين

Maqames_perfume
100ML
- Bottle 2:**

ليثي
عنبر
زعفران

مقام

Maqames_perfume
100ML
- Bottle 3:**

عود ملكي
عنبر
روز

ديوان

Maqames_perfume
100ML
- Bottle 4 (Right):**

عنبر
مسك
عود مبخر

يازلي

Maqames_perfume
100ML

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

تركيا تشدد القواعد المنظمة لصناديق التحوط وتفرض تصفية المراكز الزائدة تدريجياً

أعلنت هيئة تنظيم الأسواق في تركيا قواعد جديدة تحد من انكشاف صناديق التحوط على الأطراف ذات الصلة، وتفرض سقفاً على الاستثمارات المركزة، في محاولة لمعالجة المخاوف حيال العوائد غير الطبيعية والتحذيرات المتكررة من مؤسسات المؤشرات العالمية.

بموجب التوجيهات المحدثّة الصادرة عن هيئة أسواق رأس المال التركية، والمنشورة صباح السبت، ستخضع استثمارات صناديق التحوط في الأسهم ذات التداول الحر من جهة مصدرة لحدود تتراوح بين 2% و8%، وفقاً لنسبة التداول الحر. كما سيُحظر على الصناديق استثمار أكثر من 20% من محافظتها في أدوات سوق رأس المال الصادرة عن كيانات مرتبطة خاضعة لإداراتها.

كذلك، لا يجوز أن تتجاوز القيمة الإجمالية لأدوات سوق رأس المال، التي تمثل كل منها أكثر من 5% من محفظة صندوق التحوط، 20% من إجمالي قيمة المحفظة. وحددت الهيئة جدولاً زمنياً لصناديق التحوط لتصفية المراكز الزائدة تدريجياً وتحقيق الامتثال الكامل بنهاية العام، وفقاً للتوجيهات الجديدة، على أن تُخفض هذه المراكز بمقدار الثلث على الأقل بحلول 31 أكتوبر، والثلثين على الأقل بحلول 30 نوفمبر، قبل الوصول إلى الامتثال الكامل بحلول 31 ديسمبر.

تأتي التغييرات وسط تصاعد المخاوف من التلاعب في أسواق رأس المال التركية، حيث تصادف إحكام بعض الصناديق سيطرتها على سيولة أسهم محدودة التداول مع تحقيق كثير من صناديق الاستثمار عوائد مرتفعة على نحو غير معتاد، وقفزت استثنائية في أسعار بعض الأسهم. وأثار ذلك جدلاً بشأن لجوء بعض المديرين إلى رفع الأسعار بصورة مصطنعة أو التداول بين حسابات مرتبطة، بما يؤدي إلى تشويه التقييمات. ويرى منتقدون أن هذه المكاسب غير الطبيعية أضعفت قدرة مؤشرات الأسهم التركية على عكس الاتجاه العام للسوق.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf